



ظاهرة الحمل على النقيض في النحو العربي

إع-داد الدكتور

أحمد صبري محمد بهيته

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين - بدمياط
الجديدة

1439هـ - 2018م

إصدار نوفمبر لسنة 2018م
شعبة النشر والخدمات المعلوماتية

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله وعلى
آله وصحبه أجمعين .

فهذا بحث بعنوان : ظاهرة الحمل على النقيض في النحو العربي .

وقد اشتمل على : مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وثبت المصادر
والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

❖ المقدمة ، وتحدثت فيها عن أسباب اختيار الموضوع ، وخطته ، والمنهج
المتبع في كتابته .

❖ التمهيد ، وتحدثت فيه عن تعريف الضد والنقيض ، والفرق بينهما .

❖ الفصل الأول ، وعنوانه : النحويون والحمل على النقيض .

❖ الفصل الثاني ، وعنوانه : الحمل على النقيض في المسائل النحوية .

❖ الفصل الثالث ، وعنوانه : الحمل على النقيض في المسائل الصرفية .

❖ الخاتمة ، وقد سجلت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

❖ ثبت المصادر والمراجع .

❖ فهرس الموضوعات .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

بـ بقلم الدكتور / أحمد صبرى محمد بهيئة

Research Summary

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and peace and blessings be upon our master Muhammad bin Abdullah and his family and companions.

This research is entitled: The phenomenon of pregnancy in contrast to Arabic grammar.

It includes: Introduction, Preface, Three Chapters, Conclusion, Proven Sources and References, and Subject Index.

- Introduction, and talked about the reasons for the selection of the subject, its plan, and the approach taken in writing.
- In it, I talked about the definition of antibody and antithesis, the difference between them.
- Chapter I, entitled: Grammar and Pregnancy Contrast.
- Chapter II, entitled: Contrast pregnancy in grammatical matters.
- Chapter III, entitled: Contrast load in morphological matters.
- Conclusion, which recorded the most important findings of the research.
- Proven sources and references.
- Topics index.

Thank God that His grace is righteous.

By Dr. Ahmed Sabry Mohamed Behita

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمداً يكافئ موفور نعمته ، والشكر له سبحانه على سوايغ فضله وعظيم منته ، وصلاة الله وسلامه على سيد ولد آدم ومصطفاه من بريته ، سيدنا محمد بن عبد الله ، وعلى اله وصحبه وعترته .

اما بعد :

فإن لغتنا العربية تزخر بكثير من ظواهر الحمل في النحو العربي ، كظاهرة الحمل على المعنى ، وظاهرة الحمل على اللفظ ، وظاهرة الحمل على المحل ، وظاهرة الحمل على الجوار ، وظاهرة الحمل على الأصل ، وظاهرة الحمل على الفرع ، وظاهرة الحمل على النظير ، وظاهرة الحمل على النقيض .

وهذه الظواهر هي منهاج القياس ؛ إذ يعرفه علماء الأصول " بانه : بيان حكم امر غير منصوص على حكمه بإلحاقه بامر معلوم حكمه بالنص عليه في الكتاب او السنة ، ويعرفونه ايضاً بانه : إلحاق امر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه ؛ للاشتراك بينهما في علة الحكم " (1) .

ولما كانت ظاهرة الحمل على النقيض نوعاً من انواع هذه الظواهر وجب علينا الوقوف على هذه الظاهرة ، واستجلاء امرها .

فقد اعتاد علماء اللغة على ذكر النقيض في إيضاح معاني اسماء الأحداث

(1) ينظر: اصول الفقه - لمحمد ابو زهرة ص 218- دار الفكر العربي - لا طبعة (1377هـ - 1958م)

، فيقولون مثلاً: الأَمَامُ تُقْيِضُ الْوَرَاءَ⁽¹⁾، والأَمَامَةُ نُورٌ
لِأَمَامَةِ نَقِيضِ الْخِيَانَةِ⁽²⁾، والعُمُرَانُ تُقْيِضُ الْخَرَابَ⁽³⁾، والطَّوْعُ
تُقْيِضُ الْكَرْهَ⁽⁴⁾؛ وذلك لأن النقيض يزيد نقيضه في المعنى وضوحاً وبيّاناً؛
ولذلك قالوا: وَيُضِدُّهَا تَمَيِّزُ الْأَشْيَاءِ⁽⁵⁾.

ولما كانت ظاهرة الحمل على النقيض لوثاً من الوان القياس ، ومظهراً من
مظاهر التوسع في اللغة العربية فقد عازمت على ان يكون (ظاهرة الحمل
على النقيض في النحو العربي) موضوعاً لهذا البحث .

اما اسباب اختاري هذا الموضوع فمنها :

ا - ان الحمل على النقيض يُعَدُّ من اهم الموضوعات في النحو العربي ؛ لا
ن فيه تظهر عبقرية نحاة العربية في طرائقهم في النظر وما امتازوا به من
فطنة واقتدار على النفاذ إلى المعاني المستترة وراء اوضاع الكلم .

ب- ان الحمل على النقيض علةٌ مجوزةٌ لإجراء بعض احكام الكلم على
بعض .

ج - ان استدعاء النقيض نقيضه اصل فكري متجذر يعول عليه الذهن ،
ويجريه في تبيان طائفة من الحقائق اللغوية ومعالجتها .

د - ان النحويين عدوا هذه الظاهرة واحدة من علل القياس ، وفسروا
في ضوئها مجموعة من المسائل؛ لأنها عندهم من صور التشابه بين الكلمات
النحوية المبيحة لحمل إحداها على الأخرى.

هذا ،،، وقد اشتمل البحث على : مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة فصول ،
وخاتمة ، وثبت المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

❖ المقدمة ، وتحدثت فيها عن أسباب اختيار الموضوع ، وخطته ، و
المنهج المتبع في كتابته .

(1) ينظر: لسان العرب - لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري - تحقيق: عبد
الله علي الكبير، ومحمد احمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي 139/1 [امم] - دار
المعارف - القاهرة - لا طبعة - من دون تاريخ .

(2) ينظر: لسان العرب 141/1 [امن] .

(3) ينظر: المخصص - لابن سيده - تحقيق: خليل إبراهيم جفال 180/1 - دار إحياء
التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى (1417هـ - 1996م) .

(4) ينظر: المخصص 325/1 .

(5) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس - لمرتضى الزبيدي - تحقيق: عبد الكريم
الغرباوي - راجعه: د/ إبراهيم السامرائي ، وعبد الستار احمد فراج 93/3 [شاب] مطبعة
حكومة الكويت - الطبعة الثانية (1407هـ - 1987م) .

- ❖ التمهيد ، وتحدثت فيه عن تعريف الضد والنقيض ، و الفرق بينهما .
- ❖ الفصل الأول ، وعنوانه : النحويون والحمل على النقيض .
- ❖ الفصل الثاني ، وعنوانه : الحمل على النقيض في المسائل النحوية .
- ❖ الفصل الثالث ، وعنوانه : الحمل على النقيض في المسائل الصرفية .

وكان منهجي في هذين الفصلين على النحو الآتي :

- وضع عنوان مناسب للمسألة النحوية أو الصرفية التي أتناولها في هذا البحث .
- نقل أقوال العلماء في هذه المسألة، وأدلتهم، وبيان موقفهم من الحمل على النقيض.
- بيان موقفي من هذه الآراء ، فأرجح ما بدا لي ترجيحه ، داعماً ذلك بالحجة والبرهان .
- تخريج الآيات القرآنية التي يرد ذكرها في هذا البحث ، وذلك بذكر رقم الآية واسم السورة .
- عزو القراءات القرآنية إلى أصحابها ، وتخريجها من مظانها من كتب القراءات ما امكن ذلك ، او من كتب معاني القرآن و التفاسير .
- تخريج الأبيات الشعرية من كتب الدواوين ما أمكن ذلك ، أو من كتب التراث الأخرى .
- القيام بترجمة موجزة للأعلام غير المشهورين الذين يرد ذكرهم في هذا البحث ، مَحِيلًا إلى بعض المصادر التي عنيت بذلك .
- ❖ الخاتمة ، وقد سجلت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث .
- ❖ ثبت المصادر والمراجع .
- ❖ فهرس الموضوعات .

وختامًا : فهذا جهدي تعكسه صفحات بحثي ، الذي حاولت فيه قدر طاقتي ، فإن يكن من توفيق فذلك فضل ربي ، وإن يكن من تقصير فحسبي انني بـشر اصاب واخطيء .

والله أسأل أن يجعلني من المخلصين لخدمة دينه ولغة كتابه، وأن ينال هذا البحث الرضا والقبول ، وأن يكون في ميزان حسناتي ، والله المستعان ، وعليه العون والتكلان .

بـ بقلم الدكتور / احمد صبري محمد بهيئة
مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين - بدمياط
الجديدة

التمهيد

تعريف الضد والنقيض ، والفرق بينهما

تعريف الضد والنقيض ، والفرق بينهما :

الضدّ: كلُّ شيءٍ ضادّ شيئاً ليغلبه ، والسّوادُ ضدُّ البياض ، والموتُ ضدُّ الحياة ، والليلُ ضدُّ النهار ، إذا جاء هذا ذهب ذلك . وضدُّ الشيء: خالقه ، والجمع : أضداد⁽¹⁾.

والنقيض : ماخوذ من : ناقضه في الشيء مُناقضةً ونقاضاً : خالقه . و النقصُ: إفسادُ ما أبرمتَ من عقْدٍ أو بناءٍ⁽²⁾.

والفرق بين النقيضين والضدين يتلخص فيما يأتي :

أولاً: ان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ، كالعدم والوجود ، اما الضدان فلا يجتمعان ولكن يرتفعان ، كالسواد والبياض⁽³⁾.

ثانياً : ان الأضداد نوعٌ من المشترك ، كالحَيْض والطُّهُر ، فإنهما مدلولاً القرء ، اما النقيضان فلا يُوضع لهما لفظٌ واحدٌ ؛ لأنَّ المشتركَ يجبُ فيه إفادة التردّد بين معنياه ، والتردّد في النقيضين حاصل بالذات لا من اللفظ⁽⁴⁾.

ثالثاً : أن التناقض يكون في الأقوال ، والتضاد يكون في الأفعال⁽⁵⁾.

الفصل الأول

-
- (1) ينظر: لسان العرب 4/2564 [ضد] .
(2) ينظر: لسان العرب 6/4524 [نقض] بتصريف .
(3) ينظر: التعريفات - لعلي بن محمد بن علي الجرجاني - تحقيق : إبراهيم الإبياري ص 179 - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى (1405هـ -) ، والحدود الأثيقة و التعريفات الدقيقة - لأبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري - تحقيق : د /مازن المبارك ص73 - دار الفكر المعاصر - بيروت - الطبعة الأولى (1411هـ -) .
(4) ينظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها - لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي - تحقيق : فؤاد علي منصور 304/1 - 305 بتصريف - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (1998 م) .
(5) ينظر: الفروق اللغوية - لأبي هلال العسكري - تحقيق : محمد إبراهيم سليم ص 44 - دار العلم والثقافة - القاهرة - لا طبعة (1418هـ - 1997 م) .

النحويون والحمل على النقيض

أولاً: تعريف الحمل لغة واصطلاحاً:

الحَمْلُ في اللغة مأخوذة من قولهم: حَمَلَ الشَّيْءَ يَحْمِلُهُ حَمْلًا وَحَمْلَانًا⁽¹⁾، فهو مَحْمُولٌ وَحَمِيلٌ⁽²⁾.

والحَمْلُ - بالفتح - ما يُحْمَلُ في البطن من الأولاد في جميع الحيوان، و الجمع: حَمَالٌ، وأَحْمَالٌ. وفي التنزيل العزيز: **وَأُولَاتِ الْأَعْرَابِ إِذَا جَلَّهِنَّ⁽³⁾**، وَحَمَلَتِ الْمَرْأَةُ وَالشَّجَرَةُ تَحْمِلُ حَمْلًا: عَلِقَتْ⁽⁴⁾. وفي التنزيل: **حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيْقًا⁽⁵⁾**.

والحَمْلُ - بالكسر - ما حُمِلَ، والجمع: أَحْمَالٌ⁽⁶⁾.

وقيل: الحَمْلُ - بالفتح - ما كان في بَطْنِ أَوْ عَلَى رَأْسِ شَجَرَةٍ⁽⁷⁾، و الحَمْلُ - بالكسر - ما حُمِلَ عَلَى ظَهْرٍ أَوْ رَأْسٍ⁽⁸⁾.

وقال بعض اللغويين: ما كان لازماً للشَّيْءِ فهو حَمَلٌ، وما كان بائناً

(1) الحَمْلَانُ: ما يُحْمَلُ عليه من الدَّوَابِّ في الهَيْبَةِ خاصة، ويكون الحَمْلَانُ أَجْزَاءً لِمَا يُحْمَلُ. ينظر: تهذيب اللغة - لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري - تحقيق: محمد عوض مرعب 59/5 [حمل] - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى (2001 م)، ولسان العرب 1001/2 [حمل] .

(2) الحَمِيلُ: بَطْنُ السَّيْلِ، وهو لا يُنْبِتُ، وكل مَحْمُولٌ فهو حَمِيلٌ، والحَمِيلُ الذي يُحْمَلُ من بلده صَغِيرًا ولم يُولَدْ في الإِسْلَامِ. لسان العرب 1003/2 [حمل] .

(3) من الآية 4 - من سورة الطلاق. وتامها: **وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتِ الْأَعْرَابِ إِذَا جَلَّهِنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا .**

(4) لسان العرب 1002/2 [حمل] .

(5) من الآية 189 - من سورة الأعراف. وتامها: **هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيْقًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْنَا صَالِحًا لَتُكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ .**

(6) لسان العرب 1001/2 [حمل] .

(7) ينظر: أساس البلاغة - لجار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري - تحقيق: محمد باسل عيون السود 214/1 [حمل] بتصرف - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1419 هـ - 1998 م)، ولسان العرب 1002/2 [حمل] .

(8) ينظر: تهذيب اللغة 59/5 [حمل]، وأساس البلاغة 214/1 [حمل] بتصرف، ولسان العرب 1002/2 [حمل] .

فهو حمل⁽¹⁾، قال : وجمع الحمل : أحمال⁽²⁾ ، وحمول⁽³⁾ عن سيبويه⁽²⁾ ، وجمع الحمل : حمال⁽³⁾ .

قال ابن منظور : " قال ابن بري : أما حمل البطن فلا خلاف فيه أنه بفتح الحاء ، وأما حمل الشجر ففيه خلاف : منهم من يفتحه تشبيهاً بحمل البطن ، ومنهم من يكسره يشبهه بما حمل على الرأس ، فكل متصل حمل ، وكل منفصل حمل ، فحمل الشجرة مشبهة بحمل المرأة لاتصاله ؛ فهذا فتح ، وهو يشبه حمل الشيء على الرأس لبزوزه ، وليس مستبطناً كحمل المرأة ، قال : وجمع الحمل أحمال ، وذكر ابن الأعرابي أنه يجمع أيضاً على حمال ، مثل : كلب وكتاب " ⁽⁴⁾ .

فأقوال اللغويين تتلخص في امرين :

الأول : ان الحمل - بالفتح - : ما كان متصلاً ، ظاهراً او مستبطناً ، كالثمرة على الشجرة ، والولد في البطن ، ويجمع على : أحمال ، وحمال .
والآخر : ان الحمل - بالكسر - : ما كان منفصلاً ، على ظهر او راس او نحوه ، ويجمع على : أحمال ، وحمول .

ولما كان الحمل على النقيض من الأمور الذهنية أو المعنوية⁽⁵⁾ ، لذلك فهو يندرج تحت النوع الأول مما ذكره اللغويون ، وهو الحمل المتصل ، او المستبطن غير الظاهر .

والحمل في الاصطلاح له عدة تعريفات ، منها تعريفات منطوية ، وتعريفات لغوية .

ف قيل : هو اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الهوية ، وقيل : هو اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الذات⁽⁶⁾ .

وقيل : هو قياس أمر على أمر ، وتحميل أحدهما حكم الآخر⁽⁷⁾ .

(1) ينظر : تهذيب اللغة 59/5 [حمل] ، ولسان العرب 1002/2 [حمل] .
(2) ينظر : كتاب سيبويه - لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه - تحقيق : عبد السلام محمد هارون 3/575 - دار الجيل - بيروت - لا طبعة - من دون تاريخ .
(3) ينظر : لسان العرب 1002/2 [حمل] .
(4) ينظر : لسان العرب 1002/2 [حمل] .
(5) لأن المحمول هو الأمر في الذهن . ينظر : التعريفات ص 263 .
(6) الكليات - لأبي البقاء ايوب بن موسى الحسيني الكفوي - تحقيق : عدنان درويش ، ومحمد المصري ص 539 - مؤسسة الرسالة - بيروت (1419هـ - 1998م) .
(7) معجم المصطلحات النحوية والصرفية - للدكتور : محمد سمير نجيب اللبدي ص 67 -

وقيل : هو إلحاق شيء ب-شيء آخر ، وإعطاؤه حكمه ؛ لوجود مشابهة بينهما في علة الحكم ، مع ثبوت الشروط وانتفاء المانع ⁽¹⁾ .

وكلها تعريفات انصبت على الحمل بمعناه العام - كما رأينا - ولا يوجد بينها تعريف مستقل للحمل على النقيض بمفهومه الاصطلاحي الدقيق .

ثانياً : النحويون والحمل على النقيض :

لقد عني النحويون بحمل ال-شيء على نقيضه عناية كبيرة ، ويعد سيبويه أول من ذكر هذا النوع من الحمل ، فقد سلك هذه الطريق في المصادر كثيراً ⁽²⁾ ، ومن ذلك قوله : " وقالوا الشُّكُور كما قالوا : الجُحُود " ⁽³⁾ ، وقال أيضاً : " وقالوا : عالمٌ ، كما قالوا في الصِّدِّ : جاهلٌ " ⁽⁴⁾ .

وهذا ابن جني يقول : " والعرب قد تجري ال-شيء مُجْرَى نقيضه كما تجريه مُجْرَى نظيره ؛ الا تراهم قالوا : جَوَعان كما قالوا : شبعان ، وقالوا : عِلْمٌ كما قالوا : جَهْلٌ ، وقالوا : كَثُرَ ما تقومن كما قالوا : قلتما تقومن " ⁽⁵⁾ .

وكان الكسائي يقول في قول الشاعر :

إذا رَضِيَتْ عليَ بَنُو قَشِيرٍ . : لَعَمْرُ اللَّهِ - أُعْجَبَنِي رِضَاهَا ⁽⁶⁾

مؤسسة الرسالة - بيروت - لا طبعة (1405هـ - 1985م) .
(1) الحمل في لغة العرب - للدكتور : دريد محمد ابو السعود ص8 - المطبعة الفنية - كلوت بك - القاهرة - الطبعة الأولى (1985م) .
(2) ينظر : الخصائص - لأبي الفتح عثمان بن جني - تحقيق : محمد علي النجار 311/2 - عالم الكتب - بيروت - لا طبعة - من دون تاريخ .
(3) ينظر : الكتاب 8/4 .
(4) ينظر : الكتاب 35/4 .
(5) ينظر : الخصائص 389/2 .
(6) البيت من الوافر ، وهو للقحيف العقيلي في شعره - صنعة : د/ حاتم صالح الضامن ص252 - المجمع العلمي العراقي - بغداد - لا طبعة (1406هـ - 1986م) ، والنوادر في اللغة - لأبي زيد الأنصاري - تحقيق ودراسة : د/ محمد عبد القادر ص481 - دار ال-شروق - الطبعة الأولى (1401هـ - 1981م) ، والدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع - لأحمد بن الأمين الشنقيطي - وضع حواشيه : محمد باسل عيون السود 54/2 - 55 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1419هـ - 1999م) ، وبلا نسبة في المقتضب - لأبي العباس محمد يزيد المبرد - تحقيق : د/ محمد عبد الخالق عزيمة 318/2 - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة - لا طبعة (1415هـ - 1994م) ، والخصائص 311/2 ، 389 ، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - لأبي البركات الأنباري - تحقيق ودراسة : د/ جودة مبروك محمد مبروك - راجعه : د/ رمضان عبد التواب 630/2 - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى - من دون تاريخ ، وشرح

إنه عَدَى (رَضِيَتْ) بـ (على) لما كان ضِدَّ سَخَطَتْ ، وَسَخَطَتْ مما يُعَدَى بـ (على)⁽¹⁾، فالأصل في الفعل (رضي) أن يتعدى بـ (عن) ، قال تعالى : **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْقَوْلُ الْعَظِيمُ**⁽²⁾ ، وقال تعالى : **لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**⁽³⁾ .

هذا ، ، وقد علل النحويون ظاهرة الحمل على النقيض بان ال-شيء إذا ذُكِرَ تبادر إلى الذهن نقيضه .

يقول ابن إياز⁽⁴⁾ : " وربما جعلوا النقيض مشاكلاً للنقيض ؛ لأن كل واحد منهما ينافي الآخر ، ولأن الذهن ينتبه لهما معا بذكر أحدهما " ⁽⁵⁾ .

ويقول ابن جماعة⁽⁶⁾ : " ..ال-شيء لما كان أقرب خطوياً بالبال مع ضده

المفصل - لموفق الدين ابن يعيش - قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د/ إميل بديع يعقوب 295/1 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1422هـ - 2001م) ، وشرح الكافية الشافية - لابن مالك - تحقيق : د/ عبد المنعم احمد هريدي 809/2 - دار المامون للتراث - الطبعة الأولى (1402هـ - 1982م) ، ومغنى اللبيب عن كتب الأعراب - لابن هشام الأنصاري - تحقيق : د/ مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله 191/1 ، 887/2 - دار الفكر - بيروت - الطبعة السادسة (1985م) ، والمساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل - تحقيق وتعليق : د/ محمد كامل بركات 269/2 - جامعة أم القرى - الطبعة الثانية (1422هـ - 2001م) .

اللغة : (بنو قشير) : قبيلة تنسب إلى كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة . (لعَمَزَ الله - المراد الحلف بإقراره لله تعالى بالخلود والبقاء بعد فناء الخلق .

(1) ينظر : الخصائص 311/2 ، 389 ، والإنصاف 630-631 ، ومغنى اللبيب 191/1 ، 887/2 .

(2) من الآية 119 - من سورة المائدة . وتامها : **قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا**

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْقَوْلُ الْعَظِيمُ

(3) من الآية 18 - من سورة الفتح . وتامها : **لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ**

تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا

(4) هو ابو محمد جمال الدين حسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي . عالم بالنحو .

من مصنفاته : (قواعد المطارحة) ، و (المحصول في شرح الفصول) لابن معطر ، و (الإسعاف في مسائل الخلاف) . توفي ببغداد سنة (681هـ - 1283م) . تنظر ترجمته في

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي - تحقيق :

محمد ابو الفضل إبراهيم 532/1 - المكتبة العصرية - صيدا - لبنان - لا طبعة - من دون

تاريخ ، والأعلام - لخير الدين الزركلي 234/2 - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان -

الطبعة الخامسة عشر - 2002م) ، ومعجم المؤلفين - لعمر رضا كحالة 316/3 - مكتبة

المثنى - بيروت - ودار إحياء التراث العربي - بيروت - لا طبعة - من دون تاريخ .

(5) ينظر : المحصول في شرح الفصول - لابن إياز - تحقيق : محمد صفوت محمد علي

474/2 (رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة - 1424هـ) ، والأشباه والنظائر في

النحو - لجلال الدين السيوطي - تحقيق : عبد الإله نبهان 421/1 - مطبوعات مجمع اللغة

العربية بدمشق - لا طبعة (1407هـ - 1987م) .

(6) هو ابو عبد الله بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناي الحموي

الشافعي . ولد في حماة سنة (639هـ - 1241م) . وهو من العلماء بالحديث وسائر علوم

من سائر المغايرات التي ليست اضداداً له صح لهذا الجامع المشترك تنزيلهما منزلة المثليين ، فيحمل أحدهما على الآخر في شيء من احكامه ، كما يحمل على نظيره " (1) .

هذا ، ، وقد اختلفت اراء النحويين في قياس النقيض ، فمنهم مَنْ ذهب إلى وجوبه ، كابن السراج الذي قال : " ... أنك لا ترى فعلاً من الأفعال يكون متعدياً إلا كان مضاده متعدياً ، وإن كان غير متعد كان مضاداً غير متعد ، فمن ذلك : تحرك ، وسكن ، فتحرك غير متعد ، وسكن غير متعد ، وابيض واسود كلاهما غير متعد ، وخرج ضد دخل ، وخرج غير متعد ، فواجب ان يكون دخل غير متعد ، وهذا مذهب سيبويه (2) " (3) .

فقد قال سيبويه : " ومثلُ ذهبُ الشامَ : دخلتُ البيت " (4) ، يعني : أنه قد حذف حرف الجر من الكلام ، وكان الأصل عنده : ذهبت إلى الشام ، ودخلت في البيت (5) .

وكان ابن الأخرى (6) أيضاً يقول بوجود قياس النقيض (7) .

ومنهم مَنْ ذهب إلى جوازه ، كابن جني الذي قال : " وإذا جاز ان يجري الش-يء مجرى نقيضه فإجراؤه مجرى نظيره أسوغ " (8) .

الدين ، وولي الحكم والخطابة بالقدس ، ثم القضاء بمصر ، فقضاء الشام ، ثم قضاء مصر إلى ان شاخ وعمي . من مصنفاته : (المنهل الروي في الحديث النبوي) ، و (حاشية على الألفية لابن الناظم) ، و (حاشية على التوضيح لابن هشام) ، و (حاشية على شرح الشافية للجاربردي) . توفي بمصر سنة (733هـ - 1333م) . تنظر ترجمته في بغية الوعاة 63-65 ، والأعلام 297/5-298 ، ومعجم المؤلفين 201/8-202 .

(1) ينظر : حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية - ضبطها واعتنى بها : محمد عبد السلام شاهين 1/154-155 بتصرف - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1435هـ - 2014م) .

(2) ينظر : الكتاب 35/1 .

(3) ينظر : الأصول في النحو - لابي بكر محمد بن سهل بن ال-سراج النحوي البغدادي - تحقيق : د/ عبد الحسين الفتلي 1/170-171 - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة (1988م) .

(4) ينظر : الكتاب 35/1 .

(5) ينظر : الأصول في النحو 171/1 .

(6) هو ابو الحسن علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران ابن الأخرى-الإشبيلي . كان عالماً في العربية والأدب . من مصنفاته : (شرح الحماسة) ، و (شرح شعر حبيب) ، وغير ذلك . توفي بإشبيلية سنة (514هـ - 1120م) . تنظر ترجمته في بغية الوعاة 174/2 ، والأعلام 299/4 ، ومعجم المؤلفين 120/7-121 .

(7) ينظر : تذكرة النحاة - لابي حيان - تحقيق : د/ عفيف عبد الرحمن ص 498-499 مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (1406هـ - 1986م) .

(8) ينظر : المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - لابي الفتح عثمان

وقال أيضاً : " وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً⁽¹⁾ ، فقال : قالوا كذا كما قالوا كذا ، وأحدهما ضد الآخر " ⁽²⁾ . فنقيض الشيء يتنزل منزلة نظيره في كثير من الأوزان ، نحو : جوعان وشبعان ، وطويل وقصير⁽³⁾ .

ومنهم مَنْ اعتمد عليه في تدعيم حجته ، كالكوفيين ، فهذا الكسائي يحمل (رضي) على (سخط) في التعدي ب- (على) ؛ لأن الش-يء يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره ، فكما يقال : سخط عليه ، فكذلك يجوز أن يقال : رضي عليه⁽⁴⁾ .

وكان ابن الأخضر يقوي مذهب الكوفيين في أن فعل الأمر معرب ؛ فقد احتج على البصريين القائلين ببناء فعل الأمر بان نقيضه معرب ، وهو النهي ، فوجب أن يكون الأمر كذلك⁽⁵⁾ .

ومنهم مَنْ وصف قياس النقيض بالقلة ، كابي البقاء الكفوي الذي قال : "الفعل قد يكون متعدياً في معنى لازم ، نحو : كلمته ، وقلت له ، والحمل على النقيض قليل"⁽⁶⁾ .

ومنهم مَنْ وصفه بأنه خلاف الأصل ، كابن جماعة⁽⁷⁾ .

واری : ان قياس النقيض ليس إلزامياً ، إنما هو امر استحساني ، فقد ذهب ابن هشام إلى انه ليس بلازم ان يعطى الشيء حكم ما هو في معناه ، لا ترى أن المصدر قد لا يعطى حكم (أن) أو (أن) وصلتهما⁽⁸⁾ ، فإذا كان ذلك مع الشبيه فهو مع النقيض أولى .

فالشيء في اصول العربية قد يحمل على ضده ونقيضه ، كما يحمل على

بن جنى - تحقيق : علي النجدي ناصف ، د/ عبد الحلیم النجار ، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي 53/1 - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة - لا طبعة (1415 هـ - 1994 م) .

- (1) ينظر : الكتاب 8/4 .
- (2) ينظر : الخصائص 31/2 .
- (3) ينظر : اللسان 483/6 [وسط] .
- (4) ينظر : الإنصاف 2 / 630-631 ، ومغني اللبيب 1/191 .
- (5) ينظر : تذكرة النحاة ص 498 .
- (6) ينظر : الكلبيات ص 1632 .
- (7) ينظر : حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي 1/622 .
- (8) ينظر : مغني اللبيب 2/889 .

نظيره ورسيله⁽¹⁾.

ومن سنن العرب في الأسماء ان يسموا المتضادين باسم واحد ، نحو :
الجون : الأسود ، والجون : الأبيض⁽²⁾.

الفصل الثاني

الحمل على النقيض في المسائل النحوية

الحمل على النقيض في المسائل النحوية :

إن المتأمل في كتب النحو يجد ان الحملَ على النقيض ذو اثر كبير في المسائل النحوية ، فقد يحمل الحرف على نقيضه في العمل ، كحمل (لا) النافية للجنس على نقيضها (إن) في العمل .

وقد يتعدى الفعل بحرفٍ جرٍّ غير الذي يتعدى به حملاً على نقيضه ، كما هو الحال في الفعل (رضي) حين تعدى بـ (على) ؛ حملاً على نقيضه (سخط) .

وقد يُعْرَبُ الفعل المبني حملاً على نقيضه ، كما هو الحال في فعل الأمر عند الكوفيين ، فإنهم يعربونه ؛ حملاً على نقيضه فعل النهي .

وقد لا يثنى اللفظ ولا يجمع حملاً على نقيضه ، فلفظ (بعض) لا يثنى و لا يجمع ؛ حملاً على نقيضه (كل) .

وقد يحمل التعريف على التنكير ، فقد ذهب بعضهم إلى ان حرف التعريف هو اللام وحدها ؛ حملاً للتعريف على نقيضه التنكير ، حيث يدخله

(1) ينظر : درة الغواص في اوهام الخواص - للقاسم بن علي الحريري - تحقيق : عرفات مطرجي ص133 - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لا طبعة (1418هـ - 1998م) .

(2) ينظر : تذكرة النحاة ص564 .

التنوين ، وهو حرف واحد .

وقد يُعَلَّقُ الفعل عن العمل حملاً على نقيضه ، كتعليق الفعل (نسي) عن العمل ؛ حملاً على نقيضه (علم) .

وقد يؤنث اللفظ حملاً على نقيضه ، كتانيث لفظ (السلم) ؛ حملاً على نقيضه (الحرب) .

وإليك البيان والتفصيل :

أولاً : إعمال (لا) النافية للجنس حملاً على (إن) :

ذهب النحويون إلى ان (لا) النافية للجنس إنما عملت ؛ حملاً على (إن) ، ف- (لا) لتوكيد النفي ، و (إن) لتوكيد الإثبات .

يقول ابن الشجري : " إن (لا) تنقسم في تصاريفها عملاً ومعنى إلى ضروب ، أحدها : ان تكون تبرئة ، وذلك إذا ركبتها مع النكرة فتناولت نفي الجنس ، في نحو : لا مالَ لزيد ، ولا رجلَ في الدار ، و لا تغريبَ عليكم⁽¹⁾ ، فهي في هذا الوجه مشبهة ب- (إن) ، من حيث هي نقيضتها ، ومعنى تناقضهما : أنه إذا قيل : إن في الدار رجلاً ، قيل في نفيه : لا رجلَ في الدار ، والعرب يحملون الشيء على نقيضه ، كما يحملونه على نظيره " (2) .

هذا ،،، وقد ذهب الكوفيون⁽³⁾ إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفي ب- (لا) معربٌ منصوبٌ بها ، نحو : لا رجلَ في الدار .

واستدلوا على ذلك بأمور منها : ان (لا) إنما عملت النصب ؛ لأنها نقيضة (إن) ؛ لأن (لا) للنفي ، و (إن) للإثبات ، وهم يحملون الشيء على ضده ، كما يحملوه على نظيره ، إلا ان (لا) لما كانت فرعاً على (إن) في العمل ،

(1) من الآية 92- من سورة يوسف . وتامها : **قَالَ لَا تَغْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ**

لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ .

(2) ينظر : أمالي ابن الشجري - لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ، المعروف بابن الشجري - تحقيق : د/ محمود محمد الطناحي 527 / 2 - 528 -

مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى (1413 هـ - 1992 م) .

(3) ينظر : الإنصاف 302/1 ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين - لأبي البقاء العكبري - تحقيق : د/ عبد الرحمن العثيمين ص 362 - دار الغرب الإسلامي -

الطبعة الأولى (1406 هـ - 1986 م) .

و (إن) تنصب مع التنوين تصبّت (لا) من غير تنوين ؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول (1).

وارى : ان (لا) النافية للجنس إنما عملت حملاً على نقيضتها (إن) ، إلا ان الاسم المفرد النكرة المنفي بـ (لا) ليس معرباً منصوباً بها - كما قال الكوفيون - ، إنما هو مبني - كما قال البصريون - وذلك لأن (لا) مركبة مع الاسم ، والتّركيبُ يُوجب البناء كخمسة عشر ، ولأنّ الكلامَ تضمّن معنى الحرف فكان مبيئاً كـ (اين) ، فقولك : (لا رجل في الدار) تقديره : لا من رجل ، وإنما قدر ذلك ؛ لأنّ (من) موضوعة لبيان الجنس ، والنفي هاهنا للجنس كلّهُ ، و (لا) بنفسها لا تنفي الجنس ، فقد ثبت في اللفظ معنى لا يثبتُ إلا بالحرف ، وإذا تضمّن الاسم معنى الحرف بُني (2).

ثانياً : حذف خبر (إن) مع النكرة حملاً على خبر (لا) النافية للجنس :

يجوز حذف خبر (لا) النافية للجنس ، إلا ان للعرب في حذفه مذهبين :
الأول : كثرة حذف الخبر إذا كان معلوماً ، ودلّ عليه دليل ، بمعنى انه يجوز ذكره ويجوز حذفه ، ولكن الحذف أكثر ، وهو مذهب أهل الحجاز (3) ، فيقولون : لا اهل ، ولا مال ، ولا باس ، اي : لك وعليك ، ومنه قوله تعالى :
قَالُوا لَا ضَيْرَ (4) ، أي : علينا ، وقوله تعالى : **وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزَعُوا قُلُوبَهُمْ قَوْلًا** (5) ، أي : لهم (6).

الأخر : التزام حذف الخبر إذا غلم ، وهو مذهب بني تميم (7) ، وطئ (8).

(1) ينظر : الإنصاف 302/1 ، وأسرار العربية - للإمام ابي البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الأنباري - تحقيق : د/ فخر الدين ص الح قاوّة ص 223-224 - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى (1995 م).

(2) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين ص363.

(3) ينظر : شرح الكافية الشافية 535/1 ، والارتشاف 1299/3-1300.

(4) من الآية 50- من سورة الشعراء . وتامها : **قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ** .

(5) من الآية 51- من سورة سبا . وتامها : **وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزَعُوا قُلُوبَهُمْ قَوْلًا فَأَخَذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ** .

(6) ينظر : مغني اللبيب 825/2 .

(7) ينظر : شرح الكافية الشافية 535/1 ، والارتشاف 1300/3 .

(8) ينظر : شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك - لعبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد 25/2 - دار التراث - القاهرة - الطبعة العشرون (1400 هـ - 1980 م) ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع - لجلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي - تحقيق : عبد الحميد هنداوي 529/1 - المكتبة التوفيقية - مصر - لا طبعة - من دون تاريخ .

وقيل : إن بني تميم لا يثبتون الخبر أصلاً⁽¹⁾.

وقد ردّ ابنُ مالك هذا القول ؛ لأن حَذَفَ خبر لا دليلَ عليه يلزم منه عدم الفائدة ، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه⁽²⁾.

وكما اختلف العرب في حذف خبر (لا) النافية للجنس على مذهبين اختلف النحويون في حذف خبر (إن) واخواتها إذا دل عليه دليل على ثلثة مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقاً ، سواء اكان الاسم معرفة ام نكرة ، وهو مذهب البص-ريين⁽³⁾ ، ومنهم سيبويه⁽⁴⁾.

الثاني : جواز حذفه بشرط ان يكون الاسم نكرة ؛ لكثرة ما ورد من ذلك ، وهو مذهب الكوفيين⁽⁵⁾.

الثالث : جواز حذفه - معرفة كان او نكرة - بشرط التكرير ، وهو مذهب الفراء⁽⁶⁾.

إلا ان ابن عصفور نقل عن الكوفيين أن احسن ما يكون حذف الخبر إذا كان الموضع موضع تفصيل ، نحو قولهم : إن الزبابة وإن الفارة ، يريدون : إن الزبابة خلاف الفارة ، وإن الفارة خلاف الزبابة . ونوع من الفارة وهي

(1) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب - لجار الله الزمخشري - تحقيق : د/علي بو ملحم ص52 - مكتبة الهلال - بيروت - الطبعة الأولى (1993 م) ، والمقدمة الجزولية في النحو - لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي - تحقيق وشرح : د/ شعبان عبد الوهاب محمد - راجعه : د/ حامد احمد نيل ، د/ فتحي محمد احمد جمعة ص 220 - 221 - طبعة ام القرى - لا طبعة - من دون تاريخ ، وشرح المفصل 265/1 .

(2) ينظر : شرح الكافية الشافية 537/1 .

(3) ينظر : الخصائص 374/2 .

(4) قال سيبويه في الكتاب 141/2 : " ويقول الرجل للرجل : هل لكم احدٌ إن الناس ألبٌ عليكم ، فيقول : إن زيدا ، وإن عمراً ، اي : إن لنا . قال الأعشى : [من المنسرح]

لن محلاً وإن مرتحلاً . : وإن في السقر ما مضى مهلاً " .

(5) ينظر : الخصائص 374/2 ، والبديع في علم العربية - لابن الأثير - تحقيق ودراسة : د / فتحي احمد علي الدين 539/1 - جامعة ام القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى (1420 هـ) ، وشرح الكافية للرضي - تصحيح وتعليق : د/ يوسف حسن عمر

376/4 - منشورات جامعة قازيونس - بنغازي - الطبعة الثانية (1996 م) ، وارتشاف الض- رب من لسان العرب - لأبي حيان الاندلسي - تحقيق وشرح ودراسة : د/ رجب عثمان محمد - مراجعة : د/ رمضان عبد التواب 1249/3 - مكتبة الخانجي - القاهرة - لا طبعة - من دون تاريخ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد - لناظر الجيش - دراسة وتحقيق : د/ علي محمد فاخر ، د/ جابر محمد البراجة ، د/ إبراهيم جمعة العجمي ، د/ جابر السيد مبارك ، د/ علي السنوسي محمد ، د/ محمد راغب نزال 1318/3 - دار السلام - القاهرة - الطبعة الأولى (1428 هـ - 2007 م) .

(6) ينظر : شرح الكافية للرضي 377/4 ، والارتشاف 1249/3 ، وتمهيد القواعد 1318/3 .

صَفَاء .

وإنما حسن الحذف عندهم ؛ لقوة الدلالة على الخبر المحذوف بالتفصيل .
وهذا لا حجة فيه ؛ لأنّ الحذف لا يكون إلا بعد وجود دليل على
المحذوف ، كان الموضوع موضع تفصيل او لم يكن ، وإنما ينبغي ان يُحسن
الحذف حيث يكون الخبر ظرفًا أو مجرورًا⁽¹⁾ .

والصحيح مذهب البصريين وسيبويه ؛ لأن الحذف مع تعريف الاسم كثير
(2) ، فمن ذلك قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ** (3) ،
تقديره : معذبون (4) ، وقوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ**
لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (5) ، أي : يعذبون (6) .

ولما كانت (إِنَّ) نقيضة (لا) - ف- (إِنَّ) لتوكيد الإثبات ، و (لا)
لتوكيد النفي - حُمِلَتْ عليها في حذف خبرها مع النكرة ، ومن ذلك قول
الشاعر :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًّا . : . وَإِنَّ فِي السَّقَرِ مَا مَضَى مَهَلًّا (7)

أي : إن لنا محلًا ، وإن لنا مرتحلًا (8) .

(1) ينظر : شرح جمل الزجاجي - لابن عصفور الإشبيلي - قدم له ووضع هوامشه
وفهارسه : فؤاز الشغار - إشراف : د/ إميل بديع يعقوب 1/446 - 447 - دار الكتب
العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1419هـ - 1998م) .
(2) ينظر : شرح التسهيل - لابن مالك - تحقيق : د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي
المختون 15/2 - هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - الطبعة الأولى (1410هـ - 1990م) .

(3) من الآية 25- من سورة الحج . وتامها : **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ
وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ**
بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نَّذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ .

(4) ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل - لأبي حيان الأندلسي - تحقيق :
إد/ حسن هنداوي 49/5 - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى (1422هـ - 2002م) .

(5) الآية 41- من سورة فصلت .

(6) ينظر : همع الهوامع 495/1 .

(7) البيت من المنسرح ، ويروى : (إذ مضوا) و (ما مضوا) بدلًا من (إذ مضى) .
وهو للأعشى في ديوانه - شرح وتعليق : د/ محمد حسين ص 233 - مكتبة الآداب بـ
الجماميز - لا طبعة - من دون تاريخ ، والكتاب 141/2 ، والمقتضب 130/4 ، والأصول في
النحو 247/1 ، والخصائص 373/2 ، والمفصل ص 48 ، ومغني اللبيب 114/1 ، وبلا نسبة في
شرح الكافية للرضي 376/4 ، والهمع 494/1 .

اللغة : (محتلًا) : مصدر ميمي من حل ، أي أقام . (مرتحلًا) : مصدر ميمي من ارتحل ، أي
سافر . (السفر) : المسافرون . (مهلا) : تأخيرًا وتمهلاً .

(8) ينظر : الخصائص 373/2 .

فَحَذَفَ خَبْرٌ (إِنَّ) كما حَذَفَ خَبْرٌ نَقِيضُهَا ، وهو قولهم : لا بأسَ ، ولا شكَ ، اي : عليك ، وفيه .

فكما انَ (لا) تختص هنا بالنكرات فكذلك إنما تشبهها نقيضتها في حذف الخبر مع النكرة أيضاً⁽¹⁾.

مما سبق يتضح انَ (إِنَّ) لما كانت نقيضة (لا) جاز حذف خبرها مع النكرة حملاً على نقيضتها .

ثالثاً : تعليق (نسي) حملاً على (علم) :

التعليق هو : ترك إعمال الفعل ؛ لفصل ما له صدر الكلام بينه وبين معموله ، كقولك : (علمت لزيداً ذاهباً) ، و (علمتُ ازيداً اخوك ام عمرو ؟) ، فقد تعلق عمله بلام الابتداء وهمزة الاستفهام ، او بـ (ما) التافية ، كقولك : (علمت ما زيداً ذاهباً) ، او بالقسم ، كقولك : (علمت والله العلمُ تافع)⁽²⁾.

وقيل في تعريفه : هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً ؛ لمجيء ما له صدرُ الكلام م بعده⁽³⁾.

والأصل في التعليق ان يختص بأفعال القلوب المتصرفة ، فليس كلُّ قلبٍ يُعَلَّقُ ، الا ترى انَ : (احبَّ ، وكره ، وابغض ، واراد) أفعال قلبية ولم يقل أحدٌ بأنها عُلِّقت⁽⁴⁾.

واجاز يونس بن حبيب تعليق جميع الأفعال ؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب⁽⁵⁾.

(1) ينظر : الخصائص 374/2 .
(2) ينظر : اللحة في شرح الملحّة - لمحمد بن الحسن الصايغ - تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي 339/1 - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - الطبعة الأولى (1424هـ - 2004م) .
(3) ينظر : اوضح المسالك إلى الفية ابن مالك - لابن هشام الأنصاري 60/2 - دار الجيل - بيروت - الطبعة الخامسة (1979م) .
(4) ينظر : المنصوب على نزع الخافض في القرآن - لإبراهيم بن سليمان البعيمي ص 315 - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - لا طبعة (1422هـ - 2002م) .
(5) ينظر : شرح التسهيل 208/1 ، وتمهيد القواعد 708/2 ، والهمع 559/1 ، وشرح قواعد إعراب لابن هشام - لمحمد بن مصطفى القوجوي ، شيخ زاده - دراسة وتحقيق : إسماعيل إسماعيل مروة ص 26 - دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان ، ودار الفكر - دمشق - سوريا - الطبعة الأولى (1416هـ - 1995م) .

وهذا التعليق الحاصل في غير افعال القلوب ليس مطرداً ، بل إنه يخرج على الضرورة ، او بالحمل على النضير ، او بالحمل على النقيض ، وهو موضع الحديث هنا

يقول ابن مالك : " وعلق نسي ؛ لأنه ضد علم ، وال ضد قد يحمل على الضد ، ومنه قول الشاعر :

وَمَنْ أَنْتُمْ ؟ إِذْ نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ . : وَرِيحَكُمْ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْأَعْيَانِ ؟ (1) " (2)

ووافقه في ذلك ابنه بدر الدين (3).

ويرى ابن هشام (4) أنه لا حاجة إلى حمل (نسي) على نقيضه ؛ لأن كل فعل قلبي يجوز تعليقه بالاستفهام ، كقوله تعالى : **فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ** (5) ، وقوله تعالى : **أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ** (6) ، وقوله تعالى : **قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ** (7)

كما ان البيت الذي استدل به ابن مالك لا دليل فيه ؛ لاحتمال تقدير تمام الكلام عند قوله : (نسينا) ، ثم يبتدئ : من انتم ، توكيداً لمثله في اول

(1) البيت من الطويل ، وهو لزياد الأعجم في شعره - جمع وتحقيق ودراسة : د/ يوسف حسين بكار ص 73- دار المسيرة - الطبعة الأولى (1403هـ - 1983م) ، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية - لبدر الدين محمود بن احمد ابن موسى العيني - تحقيق : ا. د. علي محمد فاخر ، ا. د. احمد محمد توفيق السوداني ، د. عبد العزيز محمد فاخر 877/2 - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة - الطبعة الأولى (1431 هـ - 2010 م) ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك - لأبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد ابن مالك - تحقيق : محمد باسل عيون السود ص 150 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1420 هـ - 2000 م) ، والتذيل والتكميل 92/6 ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد - لابن هشام ا لانصاري - تحقيق : عباس مصطفى الصالحي ص 454 - دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى (1406 هـ - 1986 م) ، وتمهيد القواعد 1516/3 ، والهمع 559/1 . والشاهد فيه : تعليق (نسي) بالاستفهام ؛ حملاً على نقيض النسيان ، وهو العلم .

(2) ينظر : شرح التسهيل 90/2 .

(3) ينظر : شرح ابن الناظم ص 150 .

(4) ينظر : تخليص الشواهد ص 454 .

(5) من الآية 33- من سورة النمل . وتمامها : **قَالُوا تَحْنُ أَوْلُوا قُوَّةً وَأَوْلُوا بِأَسْ شَدِيدِ وَالْأَمْرِ إِلَيْكَ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ** .

(6) من الآية 184- من سورة الاعراف . وتمامها : **أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ**

إِنْ هُوَ إِلَّا تَذِيرٌ مِّنْ رَبِّكَ يُنذِرُ . وتمامها : **قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ**

رَضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ .

البيت (1).

وزهب أبو حيان (2)، والعيني (3) إلى أن (مَنْ) في البيت يحتمل الموصولية ، وحذف العائد الذي هو صدر صلتها مع عدم طول الصلة (4)، أي: مَنْ هم أنتم .

ومن تعليق (نسي) حملًا على نقيضه - عند ابن الشجري (5)، وابن م الك (6) - قول الشاعر:

لَم أَرْ كَالْفَتِيَانِ فِي عَبْنِ الْ- .: أَيَّامٍ يَنْسَوْنَ مَا عَوَاقِبُهَا (7)

يقول ابن الشجري: " وقوله: (ما عواقبها) ما استفهامية ، و (يَنْسَوْنَ) معلق ، كما عُلِّق نقيضه ، وهو (يعلمون) ، فالتقدير: يَنْسَوْنَ مَنْ أَيُّ شَيْءٍ عَوَاقِبُهَا ، ويحتمل (ما) ان تكون موصولة بمعنى: الذي او التي ، وكوثها بمعنى التي هاهنا حسنٌ ، و(عواقبها) في هذا الوجه خبرٌ مبتدأ محذوف ، و التقدير: يَنْسَوْنَ التي هي عواقبها ، اي: ينسون الأشياء التي هي عواقب الأيام ، وجاز حذف العائد من الصلة - وهو احد جزئي الجملة - على ضعف "

(1) ينظر: تخلص الشواهد ص455 .

(2) ينظر: التذييل والتكميل 92/6 .

(3) ينظر: المقاصد النحوية 879/2 .

(4) منع البصريون حذف العائد مع عدم طول الصلة ، واجازه الكوفيون ، ومنه قراءة مَنْ قرا: **تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ** برفع (احسن) ، وما ذكره الخليل انه سمع رجلاً من العرب يقول: ما انا بالذي قائلٌ لك سوءًا ، وما انا بالذي قائلٌ لك قبيحًا ، وقول الشاعر [من البسيط]:

وَمَا يَحْذَرْنَ سَيْبِلَ الْحَلْمِ وَالْكَرْمِ .:

(5) ينظر: امالي ابن الشجري 111/1 .

(6) ينظر: شرح التسهيل 90/2 .

(7) البيت من المنسرح ، ويروى (مثل الفتيان) و (مثل الأقوام) بدلًا من (كالفتيان) ، و(غير) بدلًا من (غبن) .

=وهو لعدي بن زيد العبادي في ديوانه - حققه وجمعه: محمد جبار المعبيد ص45- دار الجمهورية - بغداد - لا طبعة (1385هـ - 1965م) ، والمزهر 2 / 412- 413 ،

وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب - لابي الفتح عثمان بن جني - تحقيق: د/ حسن هنداوي 382/1 - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى (1985م) ، وشرح المفصل 2 / 392 ، و

الارتشاف 5 / 2424 ، والتذييل والتكميل 3 / 86 ، 6 / 92 ، وتمهيد القواعد 3 / 1517 ، وتخليص الشواهد ص455 ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية - للإمام ابي إسحاق

إبراهيم بن موسى الشاطبي - تحقيق: د/ عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين 520/1 - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى (1428هـ - 2007م) .

اللغة: (غبن) : العَبْنُ بالتسكين في البيع ، والعَبْنُ بالتحريك في الرأي ، وعَبِنَ الشَّيْءَ وعَبِنَ فِيهِ عَبْنًا وَعَبْنًا : نَسِيَهُ ، وَاغْفَلَهُ ، وَجَهَلَهُ . (عَوَاقِبُهَا) : عَقَبُ كُلِّ شَيْءٍ وَعَقْبُهُ وَعَاقِبَتُهُ : آخِرُهُ ، وَالْجَمْعُ : الْعَوَاقِبُ ، وَالْعَقْبُ .

(1)

ويقول ابن مالك : " ومثله قول الشاعر على أحد الوجهين (2) :

لم أرَ مثل الفتيانِ في عَبنِ الـ . : . أَيْامَ يَنْسَوْنَ ما عواقِبُها " (3)

ويرد ابو حيان ما ذهب إليه ابن مالك فيقول : " وإذا احتمل البيتان هذا التأويل لم يكن في ذلك حجة على تعليق (نسي) ؛ ولذلك - والله اعلم - لم يذكر أصحابنا تعليق نسي " (4) .

وهو ما اميل إليه ؛ كما ان العلم ليس ضد النسيان ، ولكن ضده الجهل ، وضد النسيان الذكر بالقلب (5) .

رابعاً : حمل (بعض) على (كل) في عدم التثنية والجمع :

من شروط التثنية والجمع : ان يكون في تثنية اللفظ وجمعه فائدة ، فلا يثنى (كل) ولا يجمع ؛ لعدم الفائدة في تثنيته وجمعه (6) .

قال ابن النحاس (7) : " فلا يثنى (كل) ولا يجمع ؛ اعتماداً على معنى التثنية والجمع فيما تضاف إليه ، كقولك : يعلم هذا كل واحد ، وكل اخوتك جاء " (8) .

اما (بعض) فلا يثنى ولا يجمع ؛ حملاً على نقيضه (كل) .

-
- (1) ينظر : امالي ابن الشجري 1/111-112 .
 - (2) يقول ابو حيان : " ويعني باحد الوجهين : ان تكون (ما) في موضع رفع استفهاماً ، وعُلّقَ (ينسون) ، والجملة في موضع مفعول لـ (ينسون) .
والوجه الآخر : ان تكون (ما) موصولة مفعولة بـ (ينسون) ، وارتفع (عواقبها) على انه خبر مبتدا محذوف ، اي : هو عواقبها ، وهذه الجملة صلة لـ (ما) " . ينظر : التذييل والتكميل 92/6 .
 - (3) ينظر : شرح التسهيل 90/2 .
 - (4) ينظر : التذييل والتكميل 92/6 .
 - (5) ينظر : التذييل والتكميل 92/6 .
 - (6) ينظر : الهمع 160/1 .
 - (7) هو بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي ، المعروف بابن النحاس ، ولد في حلب سنة (627هـ - 1230م) ، وسكن القاهرة ، من مصنّفاته : (التعليقة) شرح ديوان امرئ القيس ، و (التعليقة على مقرب ابن عصفور) و (ديوان شعر) ، وتوفي في القاهرة سنة (698هـ - 1299م) . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة 1/13-14 ، والأعلام 297/5 ، ومعجم المؤلفين 219/8 .
 - (8) ينظر : التعليقة على المقرب - لابن النحاس - تحقيق : د/جميل عبد الله عويضة ص 376- وزارة الثقافة - عمان - الأردن - الطبعة الاولى (1424هـ - 2004م) .

قال ابن النحاس : " ولا يثنى (بعض) ولا يجمع ؛ حملًا على (كل) ؛ لأنه نقيضه ، وحكم النقيض أن يجري على نقيضه " (1) .

إلا ان ابن جنى حكى جمع (بعض) على ابعاض ، قال ابن منظور : " بَعْضُ الشَّيْءِ : طَائِفَةٌ مِنْهُ ، وَالْجَمْعُ : أِبْعَاضٌ . قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ : حَكَاهُ ابْنُ جَنِيٍّ ، فَلَا أُدْرِي أَهْوَى تَسْمُحٌ أَمْ هُوَ شَيْءٌ رَوَاهُ " (2) .

واری : ان ما حكاه ابن جنى من جمع (بعض) على (ابعاض) لا ينهض ان يكون دليلًا على جواز جمعها ؛ لأنه لم يذكره احد غيره .

والأولى عدم تثنية (بعض) او جمعه ؛ حملًا على (كل) ؛ لأن العرب تجري الش-ي-ء مجرى نقيضه كما تجريره مجرى نظيره .

خامسًا : حمل (السلم) على (الحرب) في التانيث :

السَّلْمُ والسَّلْمُ : الصلح ، يفتح ويكسر ، ويذكر ويؤنث (3) .

وقيل : السَّلْمُ : الإسلام ، والسَّلْمُ : المسالمة (4) .

وذكر الأخفش ان (السَّلْمَ) هو الصلح ، وهو لغة لأهل الحجاز ، ولغة العرب الكسر (5) .

ومن تانيث (السلم) قوله تعالى : **وَأِنْ جَنَّحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْتَنِحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** (6) .

وقيل : إن التانيث لغة ، وقيل : على معنى المسالمة ، وقيل : حملًا على النقيض وهو الحرب (7) .

(1) ينظر : التعليقة على المقرب ص 376.

(2) ينظر : اللسان 312/1 [بعض] ، وتاج العروس 242/18 [بعض] .

(3) ينظر : اللسان 2079/3 [سلم] .

(4) ينظر : المخصص 402/4 .

(5) ينظر : معاني القرآن - لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط - تحقيق : د/ هدى محمود قراءة 352/1 - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى (1411 هـ - 1990 م)

(6) الآية 61- من سورة الأنفال .

(7) ينظر : البحر المحيط - لأبي حيان الأندلسي - تحقيق : الشيخ عادل احمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض 509/4 - دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت -

وقد ذكر الزمخشري ما يفيد ان (السلم) مذكر ، وانه انث حملاً على نقيضه (الحرب) فقال : " والسلم تؤنث تأنيث نقيضها ، وهي الحرب " (1) .
قال الشاعر :

السلمُ تأخذُ منها ما رَضيتَ به .: والحزبُ يكفيكَ من أنفاسها جُرْع
(2)

وأرى : أن الأولى تأنيث (السلم) حملاً على نقيضه ، ولا مانع أن يكون
تأنيثه لغة ، او على معنى المسالمة .

سادساً : حمل التعريف على التنكير :

ذهب سيبويه إلى ان حرف التعريف هو اللام وحدها ، والهمزة للوصل ، فقال : " وتكون موصلة في الحرف الذي تُعَرَّفُ به الأسماء . والحرف الذي تُعَرَّفُ به الأسماء هو الحرف الذي في قولك : القوم والرجل والناس " (3) .
يقول الرضي : " وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه (4) ، أعني أن حرف

الطبعة الأولى (1422هـ - 2001م) .
(1) ينظر : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي - تحقيق : عبد الرزاق المهدي 221/2 - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لا طبعة - من دون تاريخ .
(2) البيت من البسيط ، وهو للعباس بن مرداس السلمى في ديوانه - تحقيق : د/يحيى الجبوري ص 103 - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (1412هـ - 1991م) ، والمقاصد النحوية 612/2 ، ويلا نسبة في المخصص 402 /4 ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث - لأبي البركات الأنباري - تحقيق : د/ رمضان عبد التواب ص 84 - مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - الطبعة الثانية (1417هـ - 1996م) .
(3) ينظر : الكتاب 147/4 .
(4) اختلف العلماء في حرف التعريف على ثلاثة مذاهب :
= **المذهب الأول** : ان حرف التعريف هو (ال) ، وهمزته همزة قطع .
وهو مذهب الخليل في الكتاب 324/3 ، وابن كيسان في ارتشاف الضرب 985/2 ، واختاره ابن مالك في شرح الكافية الشافية 319/1 .
المذهب الثاني : ان حرف التعريف هو اللام وحدها ، وان الهمزة فيها همزة وصل جيء بها ليتوصل إلى النطق بالساكن .
وهو مذهب سيبويه في الكتاب 147/4 ، والمبرد في المقتضب 92/2 ، وابن جني في سر صناعة الإعراب 335/1 - 337 .
وذهب بعضهم إلى ان سيبويه ذهب مذهب الخليل في ان حرف التعريف هو (ال) ، إلا ان همزته همزة وصل .
ينظر : شرح قطر الندى - لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ص 112 - مطبعة السعادة - مصر - الطبعة الحادية عشرة (1383هـ) .
المذهب الثالث : ان حرف التعريف هو الهمزة ، وإنما ضم إليها اللام ؛ للفرق بين همزة الا استفهام والتعريف .

التعريف هو اللام وحدها ، والهمزة للوصل ، فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر-ر ؛ لكثرة استعمال لام التعريف .

والدليل على ان اللام هي المعرّفة فقط : تخطي العامل الضعيف إياها ، نحو : بالرجل ، وذلك علاقة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ، ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال ، فلم يتخطها العامل الضعيف ... وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان نحو : الرجل مغايراً لرجل حتى جاز تواليهما في قافيتين ، ولم يكن إيطاء ، وإنما وضعت اللام ساكنة ليستحکم الامتزاج ، وايضاً دليل التنكير ، اي : التنوين على حرف فالأولى كون دليل التعريف مثله " (1) .

فحرف التعريف عند سيبويه - كما قال الرضي - هو اللام وحدها ، و الهمزة فيها همزة وصل ، هذه الهمزة فتحت - مع ان الأصل في همزات الوصل الكسر-ر ؛ للتخلص من التقاء الساكنين - لكثرة استعمال لام التعريف . واستدل على ذلك بدليلين:

الأول : تخطي العامل الضعيف هذه اللام ، وذلك نحو قولك : بالرجل ، فجرت الباء الاسم ، فدل ذلك على شدة امتزاج الحرف بالاسم ، فكانه جزء من الكلمة ، ولو كان الناقل للاسم هو (ال) لم يستطع هذا العامل الضعيف (حرف الجر) ان يتخطى (ال).

ثم قال : لشدة امتزاج هذا الحرف بالاسم دل على معنى جديد فيه ، وهو إضافته معنى التعريف للاسم ، حتى جاز التوالي بين (الرجل) و (رجل) في قافيتين ، وهذه اللام كانت ساكنة ليستحکم هذا الامتزاج .

والدليل الآخر : ان دليل التنكير هو التنوين ، والتنوين على حرف واحد ، ونقيض التنكير هو التعريف ، فالأ و لَ ي ان يكون على حرف واحد مثل التنكير ، فهو من باب حمل الشيء على نقيضه .

ويقول السيوطي : " ذهب سيبويه إلى ان حرف التعريف اللام وحدها ؛ لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين ، فكذلك دليل نقيضه - وهو التعريف - حرف واحد ؛ قياساً لأحد النقيضين على الآخر ، ولذلك كانت

وئسب للمبرد في شرح الكافية للرضي 241/3 ، والأشباه والنظائر 7/3 .
فالمبرد له مذهبان في هذه المسألة :

الأول : ما تبع فيه سيبويه من ان المعرف للاسم هو اللام وحدها .
والآخر : ان المعرف هو الهمزة ، وهذا المذهب نقله الرضي ، والسيوطي من كتاب للمبرد اسمه (الشافي) ، ولم اهتمد إلى هذا الكتاب فيما أتيت لي من مراجع .
(1) ينظر : شرح الكافية للرضي 240/3 بتصرف .

ساكنة كالتنوين " (1).

واجيب بانه غير لازم ، بل الاختلاف بها اولى ، وإن سلم فشرطه تعذر الحمل على النظير قال أبو حيان⁽²⁾: وهذا الخلاف لا يجدي شيئاً ، ولا ينبغي أن يتشاغل به⁽³⁾.

وقد ذهب ابن جنى إلى ان الحمل على النقيض هنا من باب التانيس فقال : " ويزيدك تانيساً بهذا ان حرف التعريف نقيض التنوين ؛ لأن التنوين دليل التنكير ، كما ان هذا الحرف دليل التعريف ، فكما ان التنوين في اخر الا سم حرف واحد فكذلك حرف التعريف من اوله ينبغي ان يكون حرفاً واحداً " (4)

واری : ان الأولى بالقبول هو مذهب سيبويه القائل بان حرف التعريف هو اللام وحدها ، والهمزة جاءت ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ؛ لما ذكر من ادلة ، ولأن الحمل على النقيض امر ثابت عند العرب لا يمكن تجاهله ، فكما ان دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين ، فكذلك دليل التعريف حرف واحد ، وهو اللام ؛ حملاً للشيء على نقيضه .

سابعاً : حمل (لَمَّا) على (لو) :

(لَمَّا) التعليقية : حرف وجوب لوجوب ، وقال بعضهم : حرف وجود لوجود⁽⁵⁾ ، والمعنى قريب⁽⁶⁾.

ومن ذلك قولك : لما جاء زيد جاء عمرو ، فـ (لما) حرف وجود لوجود ، فوجود مجيء عمرو لوجود مجيء زيد⁽⁷⁾.

(1) ينظر : الأشباه والنظائر 420/1 .
(2) قال أبو حيان : " وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى ، وبعض الألسن خال من أداة التعريف كلسان الترك ، وبعضهم فيه أداة التنكير وحذفها من علامة التعريف كلسان الفرس ، وبعضهم مختلف الأداة في التعريف بالنسبة إلى التنكير والتانيس كلسان النجسور ، وهذه كلها اوضاع لا تغل . ينظر : الارتشاف 985/2 .
(3) ينظر : الهمع 308/1 .
(4) ينظر : سر صناعة الإعراب 337/1 .
(5) ينظر : الارتشاف 1896/4 ، ومغني اللبيب 369/1 .
(6) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني - للحسن بن قاسم المرادي - تحقيق : د/ فخر الدين قباوة ، ا / محمد نديم فاضل ص 592 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1413 هـ - 1992 م) .
(7) ينظر : موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب - للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى - تحقيق : د/ عبد الكريم مجاهد ص 101 - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (1415 هـ - 1996 م) .

و (لو) الامتناعية : حرف امتناع لامتناع ، اي تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ⁽¹⁾، وفسرها سيبويه : بأنها حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره ⁽²⁾ .
يعني : انه يقتضي فعلاً ماضياً كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره ، والمتوقع غير واقع ⁽³⁾ .

وما ذكره سيبويه في (لو) هو المطرد فيها ، وكونها حرف امتناع لا متناع غير مطرد فيها ؛ بدليل قولنا : لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً ، فإنه لا يلزم من انتفاء الإنسانية انتفاء الحيوانية ، وإذا جعلنا مدلول (لو) ثبوتياً اطرد ذلك ؛ لأن ثبوت الإنسانية يلزم منه ثبوت الحيوانية ⁽⁴⁾ .

قال الأستاذ ابو علي : (لو) ليست موضوعة للدلالة على الامتناع ، بل مدلولها ما نص عليه سيبويه من أنها تقتضي لزوم جوابها الشرط فقط ⁽⁵⁾ .
ومن ذلك قولك : لو قام زيد لقام عمرو ، فقيام زيد محكوم بانتفائه فيما م-ضى ، وبكونه مستلزماً لثبوته لثبوت قيام عمرو ⁽⁶⁾ .
ولما كانت (ل-مًا) نقيضة (لو) حملت عليها من باب حمل الوقوع على انتفائه .

يقول سيبويه : " واما (لما) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره ، وإنما تجيء بمنزلة (لو) لما ذكرنا ، فإنما هما لابتداء وجواب " ⁽⁷⁾ .
ويعلق بعضُ شراح الكتاب على قول سيبويه : " وإنما تجيء بمنزلة لو " بأنه يريد انها ضد (لو) ، وذلك ان (لو) ينتفي بها ال-شيء لانتهاء غيره ، كقولك : لو جئتني اعطيتك ، دلت على انه لم يقع مجيء ولا إعطاء ، و (ل-مًا) يقع بها الشيء لوقوع غيره ، كقولك : لما جاءني اكرمته ، وقد وقع المجيء والكرامة ⁽⁸⁾ .

(1) ينظر : الجنى الداني ص 272-273 ، والهمع 2/568 .

(2) ينظر : الكتاب 4/224 .

(3) ينظر : الارتشاف 4/1898 .

(4) ينظر : تمهيد القواعد 9/4440 .

(5) ينظر : الارتشاف 4/1898 ، والجنى الداني ص 276-277 .

(6) ينظر : الجنى الداني ص 274 .

(7) ينظر : الكتاب 4/234 .

(8) ينظر : شرح كتاب سيبويه - لأبي سعيد السيرافي - تحقيق : احمد حسن مهدي ، علي سيد علي 5/111 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (2008 م) ، و النكت في تفسير كتاب سيبويه - للأعلم الشنتمري - دراسة وتحقيق : / رشيد بلحبيب 3/269 - المملكة المغربية - لا طبعة (1420 هـ - 1999 م) .

ف- (لَمَّا) إنما حملت على (لو) من باب حمل ال-شيء على نقيضه ؛
لأن حكم النقيض أن يجري على نقيضه (1).

ثامناً : حمل الجزء على كله في الإعراب ، وحمل الكل على جزئه في إلحاق علامة التانيث :

• حمل الجزء على كله في الإعراب :

وذلك في إعراب (أي) (2) حملاً على نظيرتها (بعض) ، وعلى نقيضتها
(كل) (3).

يقول ابن الخشاب (4): " وأما (أي) فتصلح للعاقلين وغيرهم كما كانت
في الاستفهام لهما ؛ لأنها بعضٌ من كلٍّ ، وهذا معنى يوجد فيمن يعقل ، كما
يوجد فيما لا يعقل ، تقول: أيّ الناس تضربُ اضربُ ، كما تقول : أيّ الناس
تضربُ ؟ إذا استفهمت ، وأيّ الخيل تركبُ اركبُ ، فتجزي بها فيما لا يعقل
كما تستفهم بها عنه فتقول : أيّ الخيل تركبُ ؟ قال تعالى في المجازاة ب-
(أي) **أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى** (5) ، وهي
معرّبة من بين الأسماء المجازي بها كما كانت كذلك في الاستفهام ، لعلّة
واحدة هي الحمل على النظير ، أو النقيض ، أو عليهما . والنظير لها (بعض)
، والنقيض لها (كل) ، وهما معربان فاعربت حملاً عليهما ، أو على أحدهما " (6)

فقد اعربت (اي) حملاً على اختها (بعض) ، وعلى نقيضتها (كل) .

(1) ينظر: التعليقة على المقرب ص 376.
(2) سواء أكانت استفهامية كقوله تعالى : **فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا** ، أم شرطية كقوله
تعالى : **أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**
(3) ينظر: الاقتراح في علم اصول النحو - لجلال الدين السيوطي - قراه وعلق عليه : د/
محمود سليمان ياقوت ص238 - دار المعرفة الجامعية - لا طبعة (1426 هـ - 2006 م) .
(4) هو ابو محمد عبد الله بن احمد بن احمد بن عبد الله بن نصر ابن الخشاب .
ولد ببغداد سنة (492هـ - 1099 م) . من مصنفاته : (شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة) في
النحو ، و (المرتجل في شرح الجمل للزجاجي) ، و (الرد على التبريزي في تهذيب الإص
لاح) . توفي في =بغداد سنة (567هـ - 1172 م) . تنتظر ترجمته في بغية الوعاة 29/2 -
30 ، والأعلام 67/4 ، ومعجم المؤلفين 20/6 .
(5) من الآية 110- من سورة الإسراء . وتامها : **قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّ مَا
تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَوَلَّا تُخَافُوا بَصَلَاتِكُمْ وَوَلَّا تَتَّبِعُوا فِي بَيْنِ
ذَلِكَ سَبِيلًا**
(6) ينظر: المرتجل في شرح الجمل - لابن الخشاب - تحقيق ودراسة : علي حيدر ص 271
- 272 - دمشق - لا طبعة (1392 هـ - 1972 م) .

• حمل الكل على جزئه في إلحاق علامة التانيث :

وتحمل (كل) على (اي) في إلحاق علامة التانيث فيها فيما حكى الخليل عن بعضهم : جاءني النسوة كلتهن⁽¹⁾.

يقول سيبويه : " وسالت الخليل - رحمه الله - عن قولهم : ايتهن فلانة ، وايتهن فلانة ، فقال : إذا قلت : (اي) فهو بمنزلة (كل) ؛ لأن (كلا) مذكر يقع للمذكر والمؤنث ، وهو أيضا بمنزلة (بعض) ، فإذا قلت : (ايتهن) فإنك أردت ان تؤنث الاسم ، كما ان بعض العرب فيما زعم الخليل - رحمه الله - يقول : كلتهن منطلقاً"⁽²⁾.

فظاهر هذا الكلام أن ترك التاء هو الشائع ، وأن عدم تركها قليل⁽³⁾، وبهذا فسره السيرافي وقال : " وربما ادخلوا عليه علامة التانيث إذا وقعوه على المؤنث توكيداً لتانيثها، فمن ذلك ما ذكره الخليل من قولهم : كلتهن ، وايتهن ، والباب فيه : كلهن ، وايتهن ومن ذلك قولهم : زيد خير الرجال ، وعمرو شر الرجال ، وهند خير النساء ، ودعد شر النساء ، وربما قالوا : خيرة الناس ، وشرة الناس ، والباب في ذلك التذكير"⁽⁴⁾.

واری : ان حمل (اي) على (كل) في الإعراب ، وحمل (كل) على (اي) في إلحاق علامة التانيث يدخل في باب التقارض .

فالتقارض: ان تعطي كلمة حكماً يختص بها إلى كلمة اخرى لتعامل معاملتها ، كما تعطي الكلمة الأخرى حكماً يختص بها إلى الكلمة الأولى لتعامل معاملتها أيضاً⁽⁵⁾.

تاسعاً : حمل (لن) على (لم) ، وعكسه :

من نواصب الفعل (لن) ، وهي حرف نفي للمستقبل ، يقول القائل : سيقوم زيد ، وسيقعد عمرو . فتقول : لن يقوم زيد ، ولن يقعد عمرو⁽⁶⁾.

ومن عوامل الجزم (لم) ، فهي حرف نفي يختص بالمضارع ، ويصرفه

(1) ينظر : تذكرة النحاة ص 555.

(2) ينظر : الكتاب 407/2 .

(3) ينظر : المقاصد الشافية 500/1 .

(4) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي 171/3 .

(5) ينظر : ظاهرة التقارض النحوي في القرآن الكريم - للدكتورة / سوزان عبد الواحد عبد الجبار ص 352 - مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية - العدد الثالث - المجلد الأول (2009 م) .

(6) ينظر : شرح التسهيل 14/4 .

إلى معنى المضي (1).

لكن قد تحمل (لن) على (لم) فتجزم المضارع ، كما تحمل (لم) على (لن) فتنصبه ، وهذه ظاهرة امتازت بها العربية ، وهي ظاهرة التقارض ، وقد ادرجتها في الحمل على النقيض ؛ لأن ما ينفي بـ (لن) هو المستقبل ، وما ينفي بـ (لم) هو الماضي

فمن جزم المضارع بـ (لن) قول الشاعر:

لن يخب الآن من رجائك من .: حرك من دون بابك الحلقة (2)
فقد جزم الفعل المضارع بـ (لن) .

وقد ذكر اللحياني (3) أن الجزم بها لغة (4).

يقول ابو حيان : " حكى اللحياني ان من العرب م ن ينصب بـ (لم) ، ويجزم بـ (لن) ، وليس ذلك مما يلتفت إليه ، ومثل ذلك في الشذوذ خفض بعض العرب بـ (لعل) (5) ... ، فلم يلتفت سيبويه إلى مثل هذا ، ولا حكاه " (6).

ومن الإجحاف ان يوصف النصب بـ (لم) ، والجزم بـ (لن) ، والجر بـ (لعل) بانه لا يلتفت إليه بحجة ان سيبويه لم يحكه ؛ لأن الثقات

(1) ينظر: شرح التسهيل 63/4 .
(2) البيت من المنسرح ، وهو لأعرابي يمدح الحسين بن علي - رضي الله عنهما - في شرح شواهد المغني - لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي 688/2 - المطبعة البهية بمصر - لا طبعة - من دون تاريخ ، والدرر اللوامع 7/2 ، وبلا نسبة في مغني اللبيب 375/1 ، 916/2 ، وتمهيد القواعد 4137/8 ، والهمع 368/2 .
اللغة : الخيبة : الخسران . الحلقة - بسكون اللام ، وقد تفتح كما في البيت - : حديدة مستديرة توضع على الباب ليقرع بها الطارق او الزائر .
(3) هو ابو الحسن علي بن حازم اللحياني ، وقيل : علي بن المبارك . كان من اكابر اهل اللغة ، وعاصر الفراء ، وتصدر في أيامه ، وقال عنه الفراء : هذا احفظ الناس للنوادر . واخذ عنه العلماء ، وله كتاب في النوادر . ينظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء - لأبي البركات الأنباري - تحقيق : د/ إبراهيم السامرائي - ص 137 - مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن - الطبعة الثالثة (1405 هـ - 1985 م) ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة - لعلي بن يوسف القفطي - تحقيق : محمد ابو الفضل إبراهيم 255/2 - دار الفكر العربي - القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - الطبعة الأولى (1406 هـ - 1986 م) .
(4) ينظر : همع الهوامع 368/2 ، والدرر اللوامع 7/2 .
(5) كقول كعب بن سعد الغنوي [من الطويل] :
فقلت : انزع أخري وارفع الصوت جهرة .: لعل أبي المقوار منك قريب
(6) ينظر : تذكرة النحاة ص 181 بتصرف .

تناقلوا ذلك ، كما ثبت عنهم الجرب- (لعل) ، وأنها لغة عقيل (1) .
ومن النصب ب- (لم) قراءة : **أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ** (2) ، بفتح
الحاء (3) .

قال ابن مجاهد : " وهذا غير جائز أصلاً ، وإنما ذكرته لتعرفه " (4) .
قال ابو الفتح : " ظاهر الأمر ومالوف الاستعمال ما ذكره ابن مجاهد ،
غير أنه قد جاء مثل هذا سواء في الشعر . قرأت على ابي علي في نوادر ابي
زيد :

مَنْ أَيَّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْزَى . : . أَيَوْمَ لَمْ يَقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قَدْرٍ ؟ (5)
قيل : اراد : لم يَقْدَرَ ، بالنون الخفيفة ، وحذفها . وهذا عندنا غير جائز ،
وذلك ان هذه النون للتوكيد ، والتوكيد اشبه شيء به الإسهاب والإطناب ، لا
الإيجاز والاختصار " (6) .

ولابن جني رأي اخر في (سر الصناعة) ، فقد ذهب إلى ان فتحة الهمزة
نقلت إلى الرء الساكنة ، وقد اجرت العرب الحرف الساكن - إذا جاور
المتحرك - مجرى المتحرك ، كقولهم : المرآة ، والكماة ، يريدون : المرآة ، و

(1) ينظر : التذييل والتكميل 180/5 ، ووضح المسالك 6/3 ، وتعليق الفرائد على تسهيل
الفوائد - لمحمد بدر الدين ابن ابي بكر بن عمر الدماميني - تحقيق : الدكتور محمد
بن عبد الرحمن بن محمد المفدى 81/4 - الطبعة الاولى (1403 هـ - 1983 م) ، والهمع
457/2 .

(2) الآية 1- من سورة الشرح .
(3) هي قراءة ابي جعفر المنصور . ينظر : المحتسب 366/2 ، وشواذ القراءات لأبي عبد
الله محمد بن ابي نصر الكرمانى - تحقيق : د/شمران العجلي ص 517 - مؤسسة البلاغ -
بيروت - لبنان - لا طبعة - من دون تاريخ ، والبحر المحيط 483/8 .

(4) ينظر : المحتسب 366/2 .
(5) البيت من الرجز ، وهو لعل بن ابي طالب - كرم الله وجهه - في الحماسة - لابي
عبادة الوليد بن عبيد البحتري - تحقيق : د/محمد إبراهيم حور ، احمد محمد عبيد ص 104
- هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث - المجمع الثقافي - الطبعة الاولى (2007 م)

() ، ولعل بن ابي طالب - كرم الله وجهه - او للحرث بن المنذر الجرمي في المقاصد
النحوية 1941/4 ، وبلا نسبة في الخصائص 96/3 ، 224 ، وسر صناعة الإعراب 75/1 ، و
المتع في التصريف - لابن عصفور الإشبيلي - تحقيق : د/ فخر الدين قباوة ص 215
- مكتبة لبنان ناشرون - الطبعة الاولى (1996 م) ، وشرح الكافية الشافية 1575/3 ، و
الجنى الداني ص 267 ، وتوضيح المقاصد 1274/3 ، ومغني اللبيب 365/1 .

الشاهد فيه قوله : " لم يقدر " - بنصب الرء - حيث نصب ب- (لم) ، وذلك لغة بعض
العرب .
(6) ينظر : المحتسب 366/2 .

الكمأة (1)

وخرّجاً (2) على أن الأصل : نشرحن ، ويقدرن ، ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة ، وبقيت الفتحة دليلاً عليها . وفي هذا شذوذان : توكيد المنفي بـ (لم) ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين (3) .

وقد استحسّن ابو حيان تخريج القراءة على النصب بـ (لم) بناء على ما حكاه اللحياني في نوادره أنه لغة لبعض العرب (4) .

واری : ان يحمل النصب بـ (لم) والجزم بـ (لن) على التقارض ، لأن التقارض ظاهرة من مظاهر اتساع اللغة ، ومن الوان شمولها ، فإذا كان التضمن ، والحمل على المعنى ، والمشاكلة ، والاشتقاق ، والاشتراك ، و التضاد ، والترادف ... تمثل انواع الإحاطة والتنوع في الأسلوب العربي ، فإن التقارض يعد واحداً من هؤلاء ، فالمتكلم يستطيع ان يقبّل الكلام على وجوه عدة ، وعلى كل وجه هو مصيب فيما يتوجه إليه ، بشرط ان يكون معه سند من السماع ، ووجه من وجوه التوجيه الصحيحة (5) .

عاشراً : بناء (كم) الخبرية حملاً على (رُبّ) :

تأتي (كم) استفهامية وخبرية ، وتبنى في الحالتين على السكون ؛ لأنها إن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت خبرية فهي نقيضة (رُبّ) ؛ لأن (رُبّ) للتقليل ، و (كم) للتكثير ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره (6) . وبنيت على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء (7) .

ولا تعمل (كم) إلا فيما عملت فيه (رُبّ) ، إلا ان (رُبّ) للتقليل ، و (كم) للتكثير (8) .

يقول سيبويه : " واعلم ان (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبّ) ؛ لأن المعنى واحد ، إلا ان (كم) اسم ، و (رُبّ) غير اسم ، بمنزلة

(1) ينظر : سر صناعة الإعراب 75/1 .

(2) أي : القراءة ، والبيت .

(3) ينظر : مغني اللبيب 365/1 ، والمقاصد النحوية 194/4 .

(4) ينظر : البحر المحيط 483/8 .

(5) ينظر : ظاهرة التقارض النحوي في القرآن الكريم ص 351 .

(6) ينظر : اسرار العربية ص 49-50 ، ص 196 .

(7) ينظر : اسرار العربية ص 196 .

(8) ينظر : التبصرة والتذكرة - لعبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري - تحقيق : د / فتحي احمد مصطفى 322/1 - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى (1982 م) .

من " (1)

فقول سيبويه : (لأن المعنى واحد) يحتمل تفسيرات كثيرة ، منها انها تفيد التكثر

وقد اخذ ابن مالك بهذا الرأي فقال : " والصحيح ان معناها في الغالب التكثر. نص على ذلك سيبويه ، ودلت شواهد النثر والنظم عليه " (2)

وقال تعليقا على قول سيبويه (لأن المعنى واحد) : " فجعل معنى (رُبّ) ومعنى (كم) الخبرية واحداً . ولا خلاف في ان معنى (كم) التكثر ، ولا معارض لهذا الكلام في كتابه " (3)

وذهب المبرد إلى انها مضارعة ل- (رُبّ) فقال : " تقول : كم غلمان قد رايت ، وكم اثواب قد لبست ؛ لأنها بمنزلة ثلاثة اثواب ونحوه من العدد ، ولا نها مضارعة (رُبّ) ، وهما يقعان على الجماعة ، ووقوعها على الواحد في معنى الجماعة لمضارعتها (رُبّ) " (4)

وقد رد المرادي على ابن مالك فقال : " اما استدلاله بصلاحية (كم) في كل موضع وقعت فيه ، غير نادر ، فقد اجاب الشلوبين عن ذلك بما معناه : إن لمجرور (رُبّ) في تلك المواضع نسبتين مختلفتين : نسبة كثرة إلى المفتخر ، ونسبة قلة إلى غيره . فتارة ياتي بلفظ (كم) على نسبة الكثرة ، وتارة ياتي بلفظ (رُبّ) على نسبة القلة . واما قوله : (ولا معارض له في كتابه) فغير مسلم ؛ لأن سيبويه إذا تكلم في الشواذ في كتابه فمن عادته - في كثير منها - أن يقول : ورب شيء هكذا (5) ، يريد أنه قليل نادر " (6)

وكلام الشلوبين في كتابه (التوطئة) يخالف ما نسبته إليه المرادي ؛ فقد ذهب الشلوبين إلى أن (رُبّ) للتقليل دائماً (7)

وقد فسر ابو علي هذا الموضع ، فقال : " إنما قال إن معنى (كم) كمعنى

-
- (1) ينظر : الكتاب 161/2 .
 - (2) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح - لجمال الدين بن م الك الأندلسي - تحقيق وتعليق : د/ طه محسن ص164 - مكتبة ابن تيمية - الطبعة الثانية (1413هـ) .
 - (3) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح ص164 .
 - (4) ينظر : المقتضب 65/3 .
 - (5) ينظر : الكتاب 60/1 .
 - (6) ينظر : الجنى الداني ص446 .
 - (7) ينظر : التوطئة - لأبي علي الشلوبين - دراسة وتحقيق : د/ يوسف احمد المطوع ص 245 - لا طبعة - من دون تاريخ .

(رُبّ) ؛ لأنها تشارك (رُبّ) في انها تقع صدرًا ، وانهما لا تدخلان إلا على نكرة ، وأن الاسم المنكور الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحد⁽¹⁾، وإن كان الاسم الواقع بعد (كم) يدل على كثير ، والاسم الواقع بعد (رُبّ) يدل على قليل " (2).

وقد حمل ابن عصفور الكلامَ على الشبيه والنقيض فقال : " واما الخبرية فبُنيت لشبهها بـ (رُبّ) ؛ لأنّ (رُبّ) للمباهاة والافتخار ، كما أنّ (كم) كذلك " (3).

وقال في موضع اخر : " وإذا كانت خبرية فلشبهها بـ (رُبّ) في انها للمباهاة والافتخار ، كما أنّ (كم) كذلك ، ولمناقضتها لها في مذهب مَنْ يرى ذلك " (4).

وقال أيضا : " وإنما لزم المخفوض بها الصفة ؛ لأنها للتقليل ، والجنس في نفسه ليس بقليل ، وإنما يقل بالنظر إلى صفة ما " (5).

مما سبق يتضح ان (كم) اكتسبت عن طريق الحمل على النقيض حكيمين : حكم يتعلق بذاتها وهو البناء ، وحكم يتعلق بمعمولها وهو الجر .

وهناك امر اخر ، وهو ان (كم) الخبرية بُنيت للشبه اللفظي بـ (كم) لاستفهامية ؛ لأن الاستفهامية متضمنة معنى حرف الاستفهام ، فبناؤها اصلي ، اما الخبرية فغير متضمنة له .

حادي عشر : بناء (عَوْضُ) على الضم حملا على نقيضها (قط) :

قط : ظرف زمان لاستغراق ما مضى ، ولا تستعمل إلا في موضع النفي ، تقول: ما فعلته قط . وهي مبنية على الضم ؛ لأنها ظرفٌ . وأصلُ الظروف أن تكون مضافة ، فلما قُطعت عن الإضافة بُنيت على الضم ك : قَبْلُ ، وَبَعْدُ .

وعَوْضُ : اسم من أسماء الدهر ، وهو للمستقبل من الزمان ، ولا يستعمل إلا لا في موضع النفي ، واكثر استعماله في القسم ، تقول : عَوْضَ لا أفارقك ،

(1) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه - لأبي علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي - تحقيق وتعليق : د/عوض بن حمد القوزي 20 / 2 - 21 - جامعة الملك سعود - الرياض - الطبعة الأولى (1412 هـ - 1992 م) .

(2) ينظر : الجنى الداني ص 447 .

(3) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 141/2 .

(4) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 484/2 .

(5) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 522/1 .

اي : لا أفارقك ابداً ، وهي مبنية لقطعها عن الإضافة .

وهو معرب إن اضيف كقولهم : لا أقبله عَوْضَ العائِضينَ ، مبني إن لم يضاف ، وبنائه إما على الضم كـ : قَبْلُ ، أو على الكسر كـ : امس ، أو على الفتح كـ : أَيْنَ⁽¹⁾ .

وقيل : إنما بُني (عَوْضُ) على الضم حملاً على نقيضه (قَطُّ) .

قال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ⁽²⁾ في تذكرته : قيل : لم بني (عَوْضُ) على الضم مع انه غير مضاف إلى الجملة ؟ قال : ويمكن ان يكون بُني حملاً على نقيضه وهو (قَطُّ) ، كما قيل في (كم)⁽³⁾ .

هذا ، ، ، وقد جعل الجامي⁽⁴⁾ بناء (قَطُّ) المخففة لوضعها وضع الحروف ، وبناء المشددة لمشابهتها لأختها المخففة ، وقيل : حمل على اختها (عَوْضُ)⁽⁵⁾ .

ومما يسهل هذا ان (عَوْضُ) قد تقع موقع (قَطُّ) ، كقول الشاعر :

قَلَمَ أَرَّ عَامًا عَوْضُ أَكْثَرَ هَالِكًا . . . وَوَجَهَ غَلَامٍ يَشْتَرِي وَعِثَامَةً⁽⁶⁾

واری : ان (عَوْضُ) بُنيَ على الضم حملاً على (قَطُّ) ؛ لأنه نقيضه ، وهم يحملون الـ شيء على نقيضه كما يحملونه على نظيره .

ثاني عشر : حمل الإيجاب على النفي ، وعكسه :

(1) ينظر : مغني اللبيب 200/1 .
(2) هو شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن علي الحنفي الزمردني ، المعروف بابن الصائغ . ولد في مصر سنة (708هـ - 1308م) . من مصنفاته : (التذكرة) في النحو ، و (الغمز على الكنز) في فقه الحنفية ، و (الثمر الجني) في الأدب . توفي في مصر سنة (776هـ - 1375م) . تنظر ترجمته في بغية الوعاة 155/1 - 156 ، والأعلام 192/6 ، ومعجم المؤلفين 144/10 .

(3) ينظر : الأشباه والنظائر 422/1 .
(4) هو نور الدين عبد الرحمن بن احمد بن محمد الجامي . ولد في جام (من بلاد ما وراء النهر) سنة (817هـ - 1414م) ، وانتقل إلى هراة . من مصنفاته : (تفسير القران) ، و (شرح الكافية لابن الحاجب) المسمى بـ (الفوائد الضيائية) ، و (شرح الرسالة العضدية) في الوضع . توفي في هراة سنة (898هـ - 1492م) . تنظر ترجمته في الأعلام 296/3 ، ومعجم المؤلفين 122/5 .

(5) ينظر : الفوائد الضيائية - لنور الدين عبد الرحمن الجامي - تحقيق : د/ اسامة طه الرفاعي 85/2 - دار الآفاق العربية - الطبعة الأولى (1423هـ - 2003م) .

(6) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل 221/2 ، والارتشاف 1426/3 ، و التذييل والتكميل 13/8 ، وتمهيد القواعد 1981/4 ، والهمع 215/2 ، والدرر اللوامع 463/1 . والشاهد فيه : وقوع (عوض) بمعنى (قط) ؛ حيث جاءت لاستغراق ما مضى .

اما حمل الإيجاب على النفي فقد جاء في قولهم : كثرَ ما تقولنَ ذلكَ ،
حملاً على قولهم : قلما تقولنَ ذلكَ .

وإنما قالوا : (قلما تقولن ذلك) ؛ لأن (قلما) تكون للنفي ⁽¹⁾ .

قال ابن جني : " وقالوا : (كثر ما تقولن) فالحقوا النون ؛ لأنه نقيض
(قلما تقولن) ، وهذا ونحوه مطرد كثير في كلامهم " ⁽²⁾ .

واما حمل النفي على الإيجاب فقد جاء في تقديم معمول (ما) بعد (لم)
و (لما)⁽³⁾ ، حيث تقدم عليهما حملاً على نقيضه ، وهو الإيجاب ، قاله
الشلوبين .

واعترضه ابن عصفور بأنه يلزمه تقديم المعمول في (ما ضرب زيداً) ؛
لأنه أيضاً نقيضه الإيجاب ، وليس بشيء ؛ لأنه لا يلزم اعتبار النقيض ⁽⁴⁾ .
فاعترض ابن عصفور مردود بان اعتبار النقيض ليس امراً ملزماً في
الحكم .

واری : ان حمل الإيجاب على النفي وعكسه هو من باب التقارض ، ف
التقارض هو أن يستعير كل واحد من الآخر حكماً ، هو أخص به ⁽⁵⁾ .

ثالث عشر : حمل (لا) الناهية على لام الأمر :

اجمع النحويون على ان فعل النهي معرب مجزوم ، نحو : لا تقم ، ولا
تذهب ، فكذلك فعل الأمر نحو : قم ، واذهب ؛ لأن النهي ضد الأمر ، وهم
يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ⁽⁶⁾ .

فقد استدل بعض الكوفيين على ان فعل الأمر معرب مجزوم بان الأمر
نقيض النهي ، وفعل النهي معرب مجزوم ، فكذلك الأمر ⁽⁷⁾ .

(1) ينظر : الأشباه والنظائر 425/1 .
(2) ينظر : المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي
عثمان المازني - تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ص 69 - مكتبة الحلبي -
الطبعة الأولى (1373 هـ - 1954 م) .
(3) يقول سيبويه : " وإذا قلت : (زيداً لم اضرب) ، او (زيداً لن اضرب) لم يكن فيه إلا
النصب ؛ لأنك لم توقع بعد (لم ولن) شيئاً يجوز لك ان تقدمه قبلهما ، فيكون على غير
حاله بعدهما " . الكتاب 1/135 .
(4) ينظر : الأشباه والنظائر 425/1 .
(5) ينظر : شرح المفصل 70/2 .
(6) ينظر : اسرار العربية ص 281 .
(7) ينظر : الإنصاف 430/2 .

وقد حملت (لا) الناهية على لام الأمر ، فقد قيل : إن أصلَ (لا) الناهية لامُ الأمر ، زيد فيها الف ، وقيل : بل هي (لا) النافية جزمت بتقدير اللام .
والأصح خلاف الأمرين ، وانها (لا) في النهي ، وقد اختصت بالجزم حملًا على لام الأمر ؛ إذ الضد يحمل على ضده (1) .

يقول ابن الوراق (2) عن اختصاص (لا) الناهية بالجزم : " وأما (لا) في النهي : فإنما اختصت بالجزم ؛ لأن النهي نقيض الأمر ، والأمر مبني على السكون ، إذ لم يكن في اوله اللام ، فجعل النهي نظيرًا له في اللفظ ؛ فهذا خصّ بالجزم (3) .

ويقول ابو البركات الأنباري : " واما (لا) في النهي فإنما وجب ان تعمل الجزم ؛ حملًا على الأمر ؛ لأن الأمر ضد النهي ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، ولما كان الأمر مبنيًا على الوقف - وقد وجب حمل النهي عليه - جعل النهي نظيرًا له في اللفظ ، وإن كان احدهما جزمًا وا لآخر وقفًا على ما بينا ، فهذا وجب أن تعمل الجزم (4) .

مما سبق يتضح ان (لا) الناهية اختصت بالجزم ؛ حملًا على لام الأمر ؛ لأن النهي نقيض الأمر ، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره .

رابع عشر : الاستدلال على اسمية (إذا) بالحمل على نقيضتها (إذ) :

تأتي (إذ) ظرفًا للوقت الماضي ، والدليل على اسميتها قبولها التنوين ، والإخبار بها ، نحو : مجيئك إذ جاء زيد ، والإضافة إليها بلا تأويل (5) ، نحو :
بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا (6)

(1) ينظر : مدني الأريب من حاصل مغني اللبيب - لشمس الدين محمد بن محمد بن محمد العيزري - دراسة وتحقيق وتعليق : وداد يحيى بن لال محمد - رسالة دكتوراه بجامعة ام القرى - مكة المكرمة .

(2) هو ابو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس النحوي ، المعروف بابن الوراق . من مصنفاته : (علل النحو) ، و (شرح مختصر الجرمي) ، المسمّى ب- (الهداية) . توفي سنة (381هـ - 991م) . تنظر ترجمته في بغية الوعاة 1/ 129-130 ، والاعلام 6/ 225 ، ومعجم المؤلفين 10/ 221 .

(3) ينظر : علل النحو - لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق - تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ص198 - مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - الطبعة الأولى (1420 هـ - 1999 م) .

(4) ينظر : اسرار العربية ص293 .

(5) ينظر : همع الهوامع 2/ 172 .

(6) من الآية 8- من سورة ال عمران ، وتامها : رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا

أما (إذا) فهي ظرف للمستقبل مضمنة معنى الشروط غالبا⁽¹⁾، فهما نقيضان .

والدليل على اسمية (إذا) الإخبار بها مع مباشرتها الفعل ، نحو : القيام إذا طلعت الشمس ، وإبدالها من اسم صريح ، نحو: اجيئك غدا إذا طلعت الشمس⁽²⁾ .

وقد جاء في كتاب (إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج) ان الدليل على اسمية

(إذا) - بالإضافة إلى ما سبق - هو الحمل على نقيضتها (إذ) .

فقد قال الزجاج : " واعلم ان (إذا) الزمانية اسم في نحو قوله تعالى : **فَإِذَا ثَفَخَ فِي الصُّورِ**⁽³⁾ ، **فَإِذَا ثَقَرَفَ فِي النَّاقُورِ**⁽⁴⁾ ، و **أُذِّدًا مِثْنًا وَكُنَّا ثَرَابًا**⁽⁵⁾ ؛ لأنها نقيضة (إذ) ، وقد ثبت بالدليل كون (إذ) اسمًا في نحو قوله : **بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**⁽⁶⁾ ، والعرب تحمل النقيض على النقيض " ⁽⁷⁾ .

مما سبق يتضح ان الاستدلال قائم على التناظر في إضافة الظرفين إلى مطلق الجملة ، فحملت الأولى على الثانية وهي نقيضتها في الدلالة الزمنية ، فالأولى للمستقبل ، والثانية للماضي ، وحكم باسميتها عند القائل بذلك .

خامس عشر: تعدية الفعل اللازم :

قد يتعدى الفعل اللازم بحرف جر غير الحرف الذي كان يتعدى به في الأصل ، وذلك حملًا للفعل على نقيضه ، ومن امثلة ذلك :

• **تعدى (رضي) ب- (على) حملًا على (سخط) :**

- وَهَبْنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ .
- (1) ينظر : همع الهوامع 179/2 .
 - (2) ينظر : همع الهوامع 178/2 .
 - (3) من الآية 101- من سورة المؤمنون ، وتمامها : **فَإِذَا ثَفَخَ فِي الصُّورِ فَلَمَّا انْسَابَ إِلَيْهِمْ يَوْمَئِذٍ وَتَأْتَسَاءَلُونَ** .
 - (4) الآية 8- من سورة المدثر .
 - (5) من الآية 16- من سورة الصافات ، وتمامها : **أُذِّدًا مِثْنًا وَكُنَّا ثَرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ** .
 - (6) من الآية 80- من سورة ال عمران ، وتمامها : **وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ** .
 - (7) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج - تحقيق ودراسة : إبراهيم الإبياري 3/ 882 - دار الكتب الإسلامية ، دار الكتاب المصري - القاهرة ، دار الكتاب اللبناني - بيروت - لا طبعة - من دون تاريخ .

الأصل في (رضي) ان يتعدى بـ (عن) ، قال تعالى : **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ** ⁽¹⁾ ، إلا أنه ورد متعدياً بـ (على) ، كقول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ . : لَعَمْرُ اللَّهِ . أُعْجَبَنِي رِضَاهَا
(2)

اراد : عني . ووجهه : انها إذا رضيت عنه احبته واقبلت عليه . فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن) ⁽³⁾ .

وقد ذهب الكسائي إلى ان (رضي) تعدي بـ (على) حملاً على نقيضه وهو (سخط) ؛ لأن الشـيء يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره ، فكما يقال : سخط عليه ، فكذلك يجوز أن يقال : رضي عليه ⁽⁴⁾ .

وكان الفارسي يستحسن قول الكسائي ⁽⁵⁾ ، وذهب إليه ابن عصفور ⁽⁶⁾ ، و
الرضي ⁽⁷⁾ .

وذهب البصريون ⁽⁸⁾ إلى أن (رضي) ضَمَّنَ معنى (عطف) ؛ لأن الرضى عطف على المرضي عنه ، فكأنه قال : عطفت عليّ ، وقاله ابن عصفور ⁽⁹⁾ .
واحتج لذلك بامرین :

الأول : أن التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف ⁽¹⁰⁾ .

والآخر : ان الفعل إذا عدي خلاف تعديه الذي له في الأصل كان لذلك مسوغ ، وهو حمل الفعل على النظير في المعنى او نقيضه ، وليس لجعل الحرف بمعنى حرف آخر مسوغ ⁽¹¹⁾ .

وقد ذهب ابن مالك إلى ان الأصل في (رضي) ان يتعدى بـ (على) ،

(1) من الآية 119- من سورة المائدة ، وتامامها : **قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْقَوْزُ الْعَظِيمُ** .

(2) البيت سبق تخريجه .

(3) ينظر : الخصائص 311/2 .

(4) ينظر : الإنصاف 2 / 630-631 ، ومغني اللبيب 191/1 .

(5) ينظر : الخصائص 311/2 .

(6) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 532/1 .

(7) ينظر : شرح الكافية للرضي 4 / 272 ، 321 .

(8) ينظر : همع الهوامع 440/2 .

(9) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 532/1 .

(10) فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين الذين يجيزون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض .

(11) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور 532/1 .

واستدل على ذلك بامرین فقال : " والأصل تعديته بـ (على) ؛ لأن فاعله مقبل على المعلق به ومثن عليه . ولأن في رضيت عنه معنى رضيته وزدت على رضاه ، والزيادة استعلاء فجيء بـ (عن) دالة عليه ، وكانت (على) احق منها، لكنهم قصدوا مخالفة (غضب) و (سخط) فعدّوا (رضي) بـ (عن) لصلاحيتها للاستعلاء كما تقرر . وقد نبه على الأصل المتروك مَنْ قَال :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَثُو قَشِيرٍ . : لَعَمْرُ اللَّهِ . أُعْجِبَنِي رِضَاهَا " (1)

• تعدي التكريه بـ (إلى) حملاً على التحب :

ذكر الرضي ان التكريه يتعدى بـ (إلى) حملاً على التحب فقال : " و التكريه يتعدى بـ (إلى) ، قال تعالى : وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ (2) ، حملاً على التحب المضمّن معنى الإمالة ، قال تعالى : حَبَبَ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ (3) ، كما قيل : بعث منه ، حملاً على : اشتريت منه ، ورضيت عليه ، حملاً على سخطت " (4) . فالتكريه نقيض التحبيب .

• تعدي (فضّل) بـ (عن) حملاً على (نقص) :

الفضلُ والقضيلةُ معروف ، ضدّ النقص والنقيصة ، والجمع قُضُول (5) . والفضل يتعدى بـ (على) ، قال تعالى : وَفَضَّلْنَا هُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا (6) ، إلا أنه قد جاء متعدياً بـ (عن) حملاً على نقيضه (نقص) .

وقد نقل السيوطي عن ابن هشام انه قال في تذكرته : " هذا باب ما حملوا فيه الشيء على نقيضه ، وذلك في مسائل : ...

(1) ينظر : شرح التسهيل 160/3 .
(2) من الآية 7- من سورة الحجرات ، وتامها : وَأَعْلَمُوا أَنْ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرِهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ .
(3) من الآية 7- من سورة الحجرات .
(4) ينظر : شرح الكافية للرضي 272/4 .
(5) ينظر : اللسان 3428/5 [فضل] .
(6) من الآية 70- من سورة الإسراء ، وتامها : وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَا هُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَا هُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا .

الثالثة: (فَضَلَ) عَدُوهُ بـ. (عن) حملاً على (تَقْصَرَ) ، ودليله قوله :

لَا ابْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ .: عَنِّي وَلَا أَتَّ دِيَانِي فَتَخْزُونِي (1)
قال ابن هشام : وهذا مما خطر لي " (2)

وقد ذكر البغدادي ان (افضل) تعدي بـ. (عن) ؛ لأنه ضَمَّنَ معنى :
تجاوزت في الفضل ، فقال : " ... على ان افضلت ضمن معنى تجاوزت في
الفضل فهذا تعدي بـ. (عن) ، ولولا التضمن لقال : افضلت علي ، من
قولهم : افضلت على الرجل : إذا اوليته فضلاً .

وافضل هذه تتعدي بـ. (على) ؛ لأنها بمعنى الإنعام ، او انه من قولهم :
اعطى وافضل : إذا زاد على الواجب . وافضل هذه ايضاً تتعدي بـ. (على) ،
يقال : افضل على كذا ، اي : زاد عليه فضلاً .

ومراده من ذكر التضمن ان (عن) ليست بمعنى (على) ...

والأولى ان يكون (افضل) من قولهم : افضل الرجل : إذا صار ذا فضل
في نفسه ، فيكون معناه : ليس لك فضل تنفرد به عني وتحوزه دوني .
فيكون لتضمنه معنى الانفراد تعدي بـ. (عن) . فتأمل " (3)

(1) البيت من البسيط ، وهو لذي الإصبع العَدَوَانِي فِي ادب الكاتب - لأبي محمد عبد الله
بن مسلم بن قتيبة الكوفي الدينوري - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ص404 -
المكتبة التجارية - مصر - الطبعة الرابعة (1963م) ، وحروف المعاني - لأبي القاسم عبد
الرحمن بن إسحاق الزجاجي - تحقيق : د/ علي توفيق الحمد ص79 - مؤسسة الرسالة -
بيروت - الطبعة الأولى (1984م) ، والألفاظ العريضة في علم الحروف - لعلي
بن محمد النحوي الهروي - تحقيق : عبد المعين الملوحي = ص279 - مطبوعات مجمع
اللغة العربية بدمشق - الطبعة الثانية (1413هـ - 1993م) ، واللسان 3143/4 [عن] ،
3429/5 [فضل] ، 4107/5 [لوه] ، ومغني اللبيب 1/196 ، والتصريح بمضمون
التوضيح - للشهيد خالد الأزهرى - تحقيق : محمد باسل عيون السود 653/1 - دار الكتب
العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1421هـ - 2000م) ، والدرر اللوامع 59/2 ، و
لا نسبة في شرح التسهيل 159/3 ، وشرح الكافية الشافية 809/2 ، ورفص المباني في
شرح حروف المعاني - لأحمد بن عبد النور المالقي - تحقيق : أحمد محمد الخراط ص368
- مجمع اللغة العربية - دمشق - لا طبعة - من دون تاريخ ، والارتشاف 1727/4 ، والجنى
الداني 246/ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك - للمرادي - شرح
وتحقيق : إد / عبد الرحمن علي سليمان 760/2 - دار الفكر العربي - الطبعة الأولى
(1422هـ - 2001م) .

اللغة : (لاه) اصله : لله ، فحذف لام الجر ولام التعريف . (دِيَانِي) مالك امري .

(تخزوني) تَسْوَسْتِي وتَقْهَرْنِي .

(2) ينظر : الأشباه والنظائر 423/1 بتصرف .

(3) ينظر : خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب - لعبد القادر بن عمر البغدادي - تحقيق :
محمد نبيل طريفي ، وإميل بديع يعقوب 10/136 - 137 بتصرف - دار الكتب العلمية -
بيروت - لا طبعة (1998م) .

• تعدي (أحسن) بالباء أو بـ (إلى) حملاً على (أساء) :

ذكر ابن الشجري ان الإحسان في اللغة على معنيين :
الأول : نظير الإنعام ، ونقيض الإساءة ، ويتعدى فعله بالباء أو بـ (إلى)

والآخر : ان يكون الإحسان بمعنى إجادة العمل ، نحو : هو يُحسِنُ كذا ، وفعله يتعدى بنفسه ⁽¹⁾.

وذكر ان الفعل (احسن) يتعدى بالباء وبـ (إلى) كما يتعدى نقيضه (أساء) بهما ، فقال عند قوله تعالى : **وَالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا** ⁽²⁾ : " و التقدير : واحسنوا بالوالدين إحسانًا .

فإن قيل : إن (احسن) إنما يتعدى بـ (إلى) كما قال تعالى : **وَأُحْسِنُ كَمَا أُحْسِنَ اللَّهُ إِلَيْكَ** ⁽³⁾ ، قيل : إنه قد يُعدى أيضاً بالباء ، كما جاء في التنزيل : **وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ** ⁽⁴⁾ ، وكذلك نقيضه ، عدته العرب تارة بالباء ، وتارة بـ (إلى) ، فقالوا : آساتُ إليه ، وآساتُ به ، قال كثير :

أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة .: **لدينا ولا مقلية إن تقلت** ⁽⁵⁾

(1) ينظر : امالي ابن الشجري 192/3 .
(2) من الآية 151- من سورة الانعام ، وتامها : **قُلْ تَعَالَوْا اتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ اَلَا تَشْكُرُونَ كَمَا تَقْرَأُونَ فِي كِتَابِكُمْ وَمَا يُحِلُّ لَكُم مَّا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**
(3) من الآية 77- من سورة القصص ، وتامها : **وَأَبْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأُحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْقِسَاطَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُقْسِدِينَ**
(4) من الآية 100- من سورة يوسف ، وتامها : **وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلْنَا رُبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكَ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ تَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ**
(5) البيت من الطويل ، وهو لكثير في ديوانه - جمع وشرح : د/إحسان عباس ص101 - دار الثقافة - بيروت - لبنان - لا طبعة (1391 هـ - 1971 م) ، والإيضاح في علوم البلاغة - للخطيب القزويني - تحقيق : الشيخ بهيج غزاوي ص142 - دار إحياء العلوم - بيروت - لا طبعة (1419 هـ - 1998 م) ، والمحكم والمحيط الأعظم - لأبي الحسن علي ابن إسماعيل بن سيده المرسي - تحقيق : عبد الحميد هنداوي 198/3 [حسن] - دار الكتب العلمية - بيروت - لا طبعة (2000 م) ، واللسان 877/2 [حسن] ، 2138 /3 [سوا] ، 3731/5 [قلا] ، وتاج العروس 274/1 [سوا] ، 345/39 [قلى] .
اللغة : تقلتُ: تبعضتُ.

" (1)

وقد ذكر الزبيدي في (تاج العروس) ان الفعل (اساء) يتعدى بالباء وب- (إلى) وب- (على) وباللام ، فقال : " ويقال : اساءَ به ، واساءَ إليه ، واساءَ عليه ، واساءَ له : ضدُّ أحسنَ ، معنًى واستعمالاً

قال كثير :

أسيئي بنا أو أحسنني لا مئومة .: لدينا ولا مقلية إن تقلت (2)

وقال سبحانه وتعالى : وَقَدْ أَحْسَنَ بِي (3) ، وقال عز من قائل :
إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسِنْتُمْ لَأَنْقِصَنَّكُمْ وَإِنْ اسَاءْتُمْ فَلَهَا (4) ، وقال تعالى : وَمَنْ
أَسَاءَ فَعَلِينَهَا (5) ، وقال جل وعز : وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ (6) " (7)

فالفعل (احسن) ونقيضه (اساء) يتعديان بالباء وباللام ، وب- (إلى) وب- (على) .

مما سبق يتضح ان الفعل اللازم تعدى بحرف جرّ غير الذي يتعدى به ؛ حملاً للفعل على نقيضه ، فالحمل على النقيض من علل القياس الذي هو اصل من اصول النحو العربي .

سادس عشر: حمل حركة البناء على حركة الإعراب ، وعكسه :

لقد جاء الحمل على النقيض ايضاً في الحركات ، يقول ابن الشجري : " ومن شان العرب ان تحمل الشيء على الشيء ، مع حصول ادنى تناسب

(1) ينظر: امالي ابن الشجري 74/1 .

(2) البيت سبق تخريجه .

(3) من الآية 100- من سورة يوسف ، وتامها : وَرَفَعَ أَبْوَيْه عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُوا لَهُ سِجْدًا وَقَالَ يَا أَبْتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلْنَا رَبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ تَرَجَّ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

(4) من الآية 7- من سورة الإسراء ، وتامها : إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسِنْتُمْ لَا تَزِدُكُمْ مِنْهُ سَكِينًا وَإِنْ اسَاءْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعَذُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبَرَّؤا مَا عُلُّوا تَشْبِيرًا

(5) من الآية 46- من سورة فصلت ، وتامها : مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلِينَهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَالَمِينَ

(6) من الآية 77- من سورة القصص ، وتامها : وَأَبْتَغِ فِيهَا لِقَاءَ اللَّهِ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَفْسَكَ مِنَ الْدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ

(7) ينظر: تاج العروس 274/1 [سوا] .

بينهما ، حتى إنهم قد حملوا اشياءَ على نقائضها : الا ترى انهم قد اتبعوا حركة الإعراب حركة البناء في قراءة مَنْ قرأ : **الْحَمْدُ لِلَّهِ** ⁽¹⁾ ، بكسر الدال ⁽²⁾ ، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في قراءة مَنْ قرأ : **الْحَمْدُ لِلَّهِ** ⁽³⁾

بضم اللام ⁽⁴⁾ ، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في نحو : يا زيد ابن عمرو ، في قول مَنْ فتح الدال من : زيد ⁽⁵⁾ .

وقد حكم ابن جني على القراءتين بالشذوذ في القياس والاستعمال فقال : " وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال ، إلا ان من وراء ذلك ما اذكره لك ، وهو : ان هذا اللفظ كثر في كلامهم ، وشاع استعماله ، وهم لِمَا كثر في استعمالهم اشدَّ تغييرًا ، كما جاء عنهم لذلك : لم يَكُ ، ولا اذِر ، ولم اَبْلُ ، وايش تقول ، وجا يجي ، وسا يسو ، بحذف همزتيهما .

فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله اتبعوا احد الصورتين الآخر ، وشبهوهما بالجزء الواحد ، وإن كانا جملة من مبتدا وخبر ، فصارت (الحمدُ لِلَّهِ) كعُثْق ، وطُئِب ⁽⁶⁾ ، و (الحمدُ لِلَّهِ) كإِبِل وإِطِل ⁽⁷⁾ " ⁽⁸⁾ .

هذا ،،، وقد وصف ابو حيان قراءة (الحمدُ لِلَّهِ) - بكسر الدال - بـ الغرابة ؛ لأن فيه إتباع حركة معرب لحركة غير إعراب ⁽⁹⁾ .

ويعلل ذلك ابن جني فيقول : " إلا ان (الحمدُ لِلَّهِ) بضم الحرفين اسهل من (الحمدُ لِلَّهِ) بكسرهما من موضعين :

احدهما : انه إذا كان إتباعًا فإن اقيس الإِتباع ان يكون الثاني تابعًا للأول ، وذلك انه جار مجرى السبب والمسبب ، وينبغي ان يكون السبب اسبق رتبة

(1) من الآية 2- من سورة الفاتحة ، وتامهما : **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** .
(2) وكسر الدال إتباعًا لحركة اللام هي قراءة زيد بن علي ، والحسن البصري . ينظر : المحتسب 37/1 ، والبحر المحيط 131/1 .

(3) من الآية 2- من سورة الفاتحة ، وتامهما : **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** .
(4) هي قراءة إبراهيم بن ابي عبلة ، واهل البادية في المحتسب 37/1 ، وقراءة اهل البادية في معاني القران - لابي زكريا يحيى ابن زياد الفراء 3/1 - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة (1403هـ - 1983م) ، والبحر المحيط 131/1 .

(5) ينظر : امالي ابن الشجري 368/2 .
(6) الطُّئِبُ والطُّئِبُ مَعًا حَبْلُ الْخِيَاءِ وَالسُّرَادِقُ وَنَحْوَهُمَا . ينظر : اللسان 2708/4 [طنب]

(7) الإِطِلُ طِلٌ وَإِطِلٌ طِلٌ وَمِثْلُ إِطِلٌ وَإِطِلٌ وَالْأَيْ طِلٌ مُنْقَطِعُ الْأَضْلَاعِ مِنَ الْحَجَبَةِ ، وَقِيلَ : الْقُرْبُ ، وَقِيلَ : الْخَاصِرَةُ كُلُّهَا . ينظر : اللسان 93/1 [إطل] .

(8) ينظر : المحتسب 37/1 .
(9) ينظر : البحر المحيط 131/1 .

من المسبب ، فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال ...

والآخر: ان ضمة الدال في (الحمد) إعراب ، وكس-رة اللام في (لل-ه) بناء ، وحرمة الإعراب اقوى من حرمة البناء ، فإذا قلت : (الحمد لل-ه) فقريب ان يغلب الأقوى الأضعف ، وإذا قلت : (الحمد لل-ه) جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى " (1)

فالمعرب : هو الذي يختلف اخره باختلاف العامل فيه لفظاً او تقديراً ، و المبني : ما لزم اخره حركة او سكوئاً ، وهذان ضدان لا واسطة بينهما ؛ لأن الاختلاف وعدم الاختلاف يقتسمان قسيمي النفي والإثبات ، وليس بينهما ما ليس بمثبت ولا منفي " (2)

فالبناء مثل الإعراب في اللفظ وضده في المعنى (3)

مما سبق يتبين ان الحمل على النقيض لم يقتصر على الأسماء والأفعال و الحروف ، بل تعداها إلى الحركات ؛ فحملت حركات البناء على حركات الإعراب ، وحملت حركات الإعراب على حركات البناء ؛ لحدوث تناسب بين البناء والإعراب ، وهو ان البناء مثل الإعراب في اللفظ ، وضده في المعنى .

(1) ينظر : المحتسب 1/37-38 بتصرف .
(2) ينظر : مسائل خلافية في النحو -لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري - تحقيق : محمد خير الحلواني ص83-84 - دار الشرق العربي - بيروت - الطبعة الأولى (1412هـ - 1992م) .
(3) ينظر : المقدمة الجزولية ص7 .

الفصل الثالث

الحمل على النقيض في المسائل الصرفية

الحمل على النقيض في المسائل الصرفية :

ورد الحمل على النقيض في المسائل الصرفية كما ورد في المسائل النحوية ، فوجدنا اللفظ يحمل على نقيضه في الوزن ، والمصدر ، والنسب ، وعدم التصغير ، كما حُمِلَ التصغير على التكسير ، وحُمِلَ التكسير على التصغير ، وإليك البيان والتفصيل :

أولاً : الحمل على النقيض في الوزن :

من المعلوم ان وزن (فَعُول) بمعنى فاعل لا تلحقه التاء قياساً ، فيستوي فيه المذكر والمؤنث ، مثل : صبور ، تقول : رجل صبور ، وامرأة صبور⁽¹⁾ .

إلا انهم الحقوا التاء بـ(عَدُوٌّ) فقالوا: (عَدُوَّةٌ) ؛ حملًا لها على (صديقة) ؛ لأنها ضدها⁽²⁾ .

يقول السهيلي : " وَقَدْ يَحْمِلُونَ الصِّقَّةَ عَلَى ضِدِّهَا ، كَمَا قَالُوا : عَدُوَّةٌ - بَتَاءُ التَّأْنِيثِ - حَمَلًا عَلَى صَدِيقَةٍ " ⁽³⁾ .

ومنه : " خشيته فانا خاش ، والقياسُ : خَش ، فالأصل ايضاً : خشيت منه ، فحمل على رَحْمَتُهُ ، حمل الضد على الضد ، ولهذا جاء اسم الفاعل منه على خاش ، والقياس خَش ؛ لأن قياس صفة اللازم من هذا الباب (فَعْلٌ) ، وكذا كان قياس مصدره خَشَى ، فقليل : خَشِيَّةٌ ؛ حَمَلًا عَلَى رَحْمَةٍ " ⁽⁴⁾ .

(1) ينظر : شرح المفصل 245/2 .
(2) ينظر : الأشباه والنظائر 425/1 - 426 .
(3) ينظر : الروض الأُزْهِرُ في شرح السيرة النبوية لابن هشام - للإمام : عبد الرحمن السهيلي - تحقيق وتعليق وشرح : عبد الرحمن الوكيل 306/1 - دار الكتب الحديثة - مصر - الطبعة الأولى (1967 م) .
(4) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب - للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأباني - تحقيق : / محمد نور الحسن ، / محمد الزفزاف ، / محمد محيي الدين عبد الحميد 73/1 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - لا طبعة (1402 هـ - 1982 م) .

وقالوا: جوعان⁽¹⁾ وعطشان ، حملوها على شعبان وريّان وملآن ؛ لأن باب (فعلان) للامتلاء⁽²⁾.

يقول ابن جني : " والعرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه ، كما تجريه مجرى نظيره ؛ ألا تراهم قالوا: جوعان ، كما قالوا: شعبان " ⁽³⁾.
ووزن بُطْئان : قُعْئان ، لا قُعْئال ؛ حملًا على نقيضه (ظهران) .

وقد علل ذلك الجاربردي⁽⁴⁾ فقال : " قوله : (وبُطْئان قُعْئان) لا قُعْلال لوجهين :

الأول : انه نقيض ظهران ؛ لأن ظهرانا اسم لظاهر الريش ، وبطنان لباطنه ، وظهران قُعْئان بالاتفاق ؛ إذ لم يتصور فيه التكرار ، فبطنان كذلك ؛ حملًا للنقيض على النقيض .

الثاني : ان قُعْلالًا لم يوجد في كلامهم غير قرطاس - بالضم - وهو ضعيف جدًا ، والفصيح الكسر⁽⁵⁾.

مما سبق يتضح ان النحويين فطنوا إلى ظاهرة الحمل على النقيض ، وعللوا لها ، فهذا ابن جني يعقد بابًا في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه⁽⁶⁾.

ثانيًا : الحمل على النقيض في صياغة المصدر :

ذهب ابن جني إلى ان الشيء يحمل على نقيضه ، كما يحمل على نظيره . وقال : " وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيرًا ، فقال : قالوا كذا

(1) في الأشباه والنظائر : (جيعان) ، وهو خطأ ؛ فقد قال الزبيدي : " يقال : جاع يَجُوعُ جُوعًا ومَجَاعَةً فهو جائعٌ وجُوعانٌ ، وجَيْعانٌ خطأ " . ينظر : تاج العروس 473 / 20 [جوع] .

(2) ينظر : الأشباه والنظائر 424/1 .

(3) ينظر : الخصائص 391/1 .

(4) هو فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي . كان فاضلاً دِينًا خيّرًا ، وقورًا مواظبًا على العلم وإفادة الطلبة . اخذ عن القاضي ناصر الدين البيضاوي . وصنف : (شرح منهج البيضاوي) في اصول الفقه ، و (شرح الحاوي في الفقه) ، لم يكمل ، و (شرح الشافية لابن الحاجب) ، و (شرح الكشاف) . توفي في رمضان سنة (746 هـ - 1346 م) بتبريز . تنظر ترجمته في بغية الوعاة 303/1 ، والأعلام 111/1 .

(5) ينظر : شرح الشافية للجاربردي - ضبطها واعتنى بها : محمد عبد السلام شاهين 154 / 1 - 155 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1435 هـ - 2014 م) .

(6) ينظر : الخصائص 203/2 .

كما قالوا كذا ، وأحدهما ضد الآخر " (1).

يقول سيبويه : " وقالوا : غشيتته غشياتا ، كما كان الحرمان ونحوه ...
وقالوا : الشكور كما قالوا : الجحود . فإنما هذا الأقل نواذر ، تحفظ عن
العرب ، ولا يقاس عليها ، ولكن الأكثر يقاس عليه " (2).
وقالوا : مات مَوْتًا ؛ حملًا على حيي حيواتًا ؛ لأن باب (فَعْلان) للتقلب
والتحرك (3).

يقول ابن جماعة : " وقد قالوا : صح الموتان مع وجود مقتضى الإعلال ؛
حملًا له على ضده الحيوان " (4).

والتبَدُّ : نقيض التجلُّد ، وهو من الاستكانة والخضوع (5). ووزنهما واحد .
ويقول ابن جنى : " فالعرب تجري الشيء مجرى نقيضه ، كما تجريره
مجرى نظيره ، الا تراها قالت : طويل كما قالت : قصير ، وشبعان كجوعان ،
وكرم كلوم ، وعلم كجهل ؟ ولأجل هذا قال بعضهم : إن قَوِيَ (فَعْل) في الأ
صل ؛ حملًا على نظيره الذي هو ضَعْف " (6).

ويقول ابن منظور : " وَسَطُ الشيء ما بين طرفَيْهِ ... وجاء الوسط محررًا
أوسطه على وزن يقتضيه في المعنى وهو الطرف ؛ لَأَنَّ نَقِيضَ
الشيء يتنزل منزلة نظيره في كثير من الأَ وَ ز ا ن ... وقالوا : الخصب
والجدب ؛ لَأَنَّ وزانهما العلم والجهل ؛ لَأَنَّ العلم يُحيي الناس كما
يُحييهم الخصب ، والجهل يُهلكهم كما يهلكهم الجدب ...

وقالوا : الضَّر بإزاء النفع الذي هو نقيضه " (7).

وفي الأشباه والنظائر : " قالوا : بطل بطلالة حملًا على ضده من باب

(1) ينظر : الخصائص 31/2 .
(2) ينظر : الكتاب 8/4 بتصرف .
(3) ينظر : الأشباه والنظائر 425/1 .
(4) ينظر : حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي - ضبطها واعتنى بها : محمد عبد الس
لام شاهين 155/1 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1435هـ - 2014م)
(5) ينظر : العين - لأبي عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي - تحقيق : د/ مهدي
المخزومي ، د/ إبراهيم السامرائي 42/8 [بلد] - دار ومكتبة الهلال - لا طبعة - من دون
تاريخ .
(6) ينظر : المحتسب 41/2 .
(7) ينظر : اللسان 4831/6 - 4832 [وسط] بتصرف .

الصنائع كنجر نجارة " (1).

مما سبق يتضح ان اللفظ قد ياتي على وزن نقيضه ؛ لأن النقيضين غالباً يتلازمان في الخطور بالبال (2).

ثالثاً: الحمل على النقيض في النسب:

قد تحمل العرب لفظاً على نقيضه في النسب ، كقولهم في النسب إلى البادية ، والعالية ، والسهل : بدوي ، وعلوي ، وسهلي ؛ حملاً على نقائضها ، وهي الحضر ، والسقل ، والحزن .

يقول ابن يعيش : " اعلم ان العرب قد نسبت إلى اشياء ، فغيروا لفظ المنسوب إليه ، فاستعمل ذلك كما استعملته العرب ، ولا يقاس عليه غيره ، فما جاء مما لا نعلم مذهب العرب فيه ، فهو على غير القياس ، وهذا الشذوذ يجيء على ضروب : منها العدول عن ثقيل إلى ما هو اخف منه ، ومنها الفرق بين شيتين على لفظ واحد ، ومنها التشبيه بشيء في معناه . فمن ذلك قولهم في النسبة إلى البادية : (بدوي) ، والقياس : (بادي) او (بادوي) على حد (قاض) ، و (قاضية) ، و (غاز) ، و (غازية) ، كانهم بنوا من لفظه اسماً على (فعل) حملوه على ضده ، وهو الحضر ، فقالوا : (بدوي) كما قالوا : (حضري) ...

وقالوا في النسب إلى العلية : (علوي) (3) ، والعالية مواضع في بلاد العرب ، وهي الحجاز ، وما والاها ، كاتهم بنوه على (فعل) ، ونسبوا إليه حملاً على ضده ، وهو السقل ...

وقالوا : (سهلي) ، وهو منسوب إلى السهل (4) الذي هو خلاف الحزن " (5) .
مما سبق يتضح أن الشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره ، فمن دأب العرب حمل النقيض على النقيض (6) .

رابعاً: الحمل على النقيض في عدم التصغير:

- (1) ينظر : الأشباه والنظائر 1/424 .
- (2) ينظر : مفتاح العلوم - لأبي يعقوب يوسف بن ابي بكر بن محمد بن علي السكاكي - ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه : نعيم زرزور ص 39- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1403هـ - 1983م) .
- (3) والقياس : عالي ، او علوي .
- (4) يقول الرضي : " وقالوا في النسب إلى السهل وهو ضد الحزن : سهلي ، بضم السين ؛ فرقا بينه وبين المنسوب إلى سهل اسم رجل " . شرح الشافية للرضي 82/2 .
- (5) ينظر : شرح المفصل 3/475-476 بتصرف .
- (6) ينظر : الكليات ص 48 .

لا تصغر (امس) ، و (غد) ؛ لأنها لما كانا يتعلقان باليوم الذي انت فيه ، صارا بمنزلة المضمرات ⁽¹⁾؛ لاحتياجهما إلى حضور اليوم ، كما أن الضمير يحتاج إلى ظاهر يتقدمه ⁽²⁾.

وقد نقل الصبان عن بعضهم انه قال : " وكذا لا تصغر (غد) حملًا على نقيضه وهو (امس) ؛ لأن (امس) غير متمكن بما تضمنه من معنى الحرف " ⁽³⁾.

واری : انه لا مانع من حمل (غد) على (امس) في عدم التصغير ؛ ف الشيء في اصول العربية قد يحمل على ضده ونقيضه ، كما يحمل على نظيره ورسيله ⁽⁴⁾.

خامسًا : حمل التصغير على التكسير ، وعكسه :

• حمل التصغير على التكسير :

من العرب مَنْ يحمل التصغير على التكسير ⁽⁵⁾ ، وهما نقيضان ، فالتصغير يفيد التحقير والتقليل ، والتكسير يفيد الكثرة .

يقول سيبويه : " باب ما يحقر على تكسيرك إياه

(1) والضماير لا تصغر ؛ وذلك لأمور :
أحدها : أن المضمرات تجري مجرى الحروف في عدم قيامها بانفسها وافتقارها إلى غيرها ، فلا تحقر الحروف .

والثاني : أن أكثر الضماير على حرف او حرفين ، وذلك مما لا يحقر لتقصه عن ابنية التحقير .

الثالث : أن المضمرات ليست اسما لشيء ثابت تخصه ولا تقع على غيره ، والشيء إنما يكون حقيرًا صغيرًا بالإضافة إلى ما له ذلك الاسم ، وهو أكبر منه . ينظر : شرح المفصل 432 /3 - 433 .

(2) ينظر : شرح المفصل 434/3 .

(3) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني - تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد 242 /4 - 243 - المكتبة التوفيقية - لا طبعة - من دون تاريخ .

(4) ينظر : درة الغواص ص 133 .

(5) ينظر : إيجاز التعريف في علم التصريف - لابن مالك - تحقيق : محمد المهدي عبد الحي عمار سالم ص 150 - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى (1422 هـ - 2002 م) .

لو كسرتة للجمع على القياس لا على التكسير للجمع على غيره .

وذلك قولك في خاتم : خويتم ، وطابق : طويبق ، ودانق⁽¹⁾ : دوينق . و الذين قالوا : دوانيق وخواتيم وطوابيق إنما جعلوه تكسير (فاعال) ، وإن لك يكن من كلامهم⁽²⁾ ؛ لأن الجمع على الحقيقة إنما هو دوانق وخواتم وطوابق ، كما تقول في تابل : توابل ، وفي فارس : فوارس .

فاما دوانيق فإن الياء زيدت للمد في تكسيره ، كما تزداد حروف المد في الواحد⁽³⁾ .

فالتصغير والتكسير من واد واحد⁽⁴⁾ ؛ لأنها يردان الأشياء إلى أصولها⁽⁵⁾ . وقد ذكر سيبويه وجه الشبه بين التصغير والتكسير فقال : " ... انّ ثالثة حرف لين كما ان ثالث التصغير حرف لين ، وما قبل حرف لينه مفتوح كما انّ ما قبل حرف لين التصغير مفتوح ، وما بعد حرف لينه مكسور كما كان ما بعد حرف لين التصغير مكسوراً " ⁽⁶⁾ .

" فإن كانت الواو ثالثة قلبت ياء وأدغمت نحو : قسور واسود ، تقول : قسيّر وأسيد ، ويجوز ان تقرّ الواو فتقول : قسيور ؛ حملاً على قساور ، فاما عروة وعروة فتصغيرهما عرية وعزية ، بالإبدال والإدغام لا غير ؛ لأن الواو لم تصح في الجمع " ⁽⁷⁾ .

ويقول ابن جني : " فإن حقرت بنات الخمسة حذفت الحرف الأخير لتناهي مثال التحقير دونه اعتباراً بحاله في التكسير ، تقول في سفرجل : سقيرج ، وفي فرزدق : قريزد ؛ حملاً على سفارج ، وفرازد ، وذلك أن التحقير هنا والتكسير من واد واحد .

فإن كانت فيه زيادة واحدة حذفتها إن لم تكن حرف لين رابعاً ، تقول

(1) الدائق والدائق من الأ - و ز ان ، وقيل : هو سدس الدينار والدرهم . ينظر :
اللسان 1433/2 [دقيق]
(2) ينظر : الكتاب 425/3 .
(3) ينظر : المقتضب 257/2 .
(4) ينظر : الكتاب 417/3 ، والمقتضب 237/2 ، وشرح المفصل 295/3 ، والارتشاف 366/1 .
(5) ينظر : اسرار العربية ص 244 .
(6) ينظر : الكتاب 426/3 بتصرف .
(7) ينظر : الباب في علل البناء والإعراب - لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري - تحقيق : غازي مختار طلي مات 167/2 - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى (1995 م)

في مدحرج : دُحَيْرَج ، وَفِي جَحْنَفَل⁽¹⁾ : جَحِيفَل ، وَفِي فِدَوَكْس⁽²⁾ : قُدَيْكِس ؛ حملًا على دحارج ، وجحافل ، وفداكس ، فإن كانت فيه مدة رابعة لم تحذفها ، وقلبت الواو والالف ياء ؛ لانكسار ما قبلها ، تقول في قرطاس : قَرِيْطِيس ، وَفِي جَرْمُوق⁽³⁾ : جَرِيْمِيْق ، وَفِي دَهْلِيْز : دَهْلِيْز " (4) .

وكان سيبويه يجعل باب الجمع الذي ثالث حروفه الف وبعده حرفان بمنزلة التصغير ، ويحمل التصغير عليه ، فيقول : " واعلم ان كل اسم اخره الف ونون زائدتان وعدة حروفه كعدة حروف فعلان كَسِرَّ للجمع كما يكسِرُ سربالٌ ، وفعل به ما ليس لبابه في الاصل ، فكما كَسِرَّ للجمع هذا التكسير حقر هذا التحقير . وذلك قولك : سريحين في سرحان ؛ لآتك تقول : سراحين " (5) .

وقال : " واما عثمان ونحوه فلا يجوز فيه ان يكسره ؛ لانك توجب في تحقيره عثيمين ، فلا تقول : عثامين فيما يجب له عثيمان ، ولكن عثمانون " (6) .

يقول ابن جني : " وسالت مرة ابا علي - رحمه الله - عن رد سيبويه كثيراً من احكام التحقير إلى احكام التكسير وحمله إياها عليها ، الا تراه قال : تقول : سريحين لقولك : سراحين ، ولا تقول : عثيمين ؛ لانك لا تقول : عثامين ، ونحو ذلك . فقال : إنما حمل التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيداً عن رتبة الآحاد . فاعتد ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه ، والمحقر هو المكبر ، والتحقير فيه جار مجرى الصفة ، فكان لم يحدث بالتحقير امر يحمل عليه غيره ، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الأفراد : هذا معقد معناه ، وما أحسنه وأعلاه ! " (7) .

• حمل التكسير على التصغير :

- (1) الجَحْنَقْل - بزيادة النون - الغليظ ، وهو أيضاً الغليظ الشفتين ، ونونه ملحق له ببناء سقرجل . ينظر : اللسان 552/1 [جحفل] .
- (2) القَدَوَكْسُ : الشديد ، وقيل الغليظ الجافي ، والقَدَوَكْسُ : الأَسَد مثل الدوكس ، وقَدَوَكْسُ : حَيٌّ من تَغْلِب ، وقيل : هو رهط الأخطل . ينظر : اللسان 3365/5 [فدكس] .
- (3) الجَرْمُوقُ : خَفٌ صغير ، وقيل : خف صغير يلبس فوق الخف . ينظر : اللسان 607/1 [جرمق] .
- (4) ينظر : اللمع في العربية - لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي - تحقيق : فائز فارس ص 215-216 - دار الكتب الثقافية - الكويت - لا طبعة (1972 م) .
- (5) ينظر : الكتاب 421/3 .
- (6) ينظر : الكتاب 406/3 .
- (7) ينظر : الخصائص 354/1 .

وقد حمل التكسير على التصغير في قلب الف فاعل - عند الجمع - واوًا لا ياء ، يقول ابن يعيش : " وإنما قلبوا أَلَفَ (فاعل) في هذا الجمع واوًا ؛ لا ن الف التكسير تقع بعدها ، والجمعُ بينهما متعذرٌ لسكونهما ، فلم يكن بُدٌّ من حذف احدهما او قلبه ، فلم يسغ الحذف ؛ لأنه يُخل بالدلالة على الجمع ، فتعين القلبُ . وقلبوها واوًا ، ولم يقلبوها ياءً ؛ لا م و ر منها : انهم حملوها في القلب على التصغير ، فكما قالوا : حَوَيْطٌ ، وحويَجز ، قالوا في التكسير : حَوَائِطٌ ، وحوَاجِزٌ ؛ لأن التصغير والتكسير من وادٍ واحد ، فجاز ان يحمل كل واحد من التصغير والتكسير على أخيه " (1) .

واری : ان حمل التصغير على التكسير وعكسه هو ما يسميه النحويون بـ التقارض، فالتقارض ظاهرة من مظاهر اتساع اللغة ، ولون من الوان شمولها ، وهذا يؤكد ان لغتنا العربية مرنة وطبيعة وليست جامدة تقف عند لون معين من الوان التعبير .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه الذين اتوا الحكمة وفصل الخطاب .

اما بعد :

(1) ينظر : شرح المفصل 295/3 .

فقد ظهرت بعض النتائج التي استطاع الباحث ان يستخرجها من بحثه ، وهي على النحو الآتي :

اولاً : ان التسمية بالحمل على النقيض اولى من التسمية بالحمل على الضد ؛ لما سبق من الفروق بينهما ، كما ان الحريري قد عطف النقيض على الضد فقال : "لأن ال-شيء في اصول العربية قد يحمل على ضده ونقيضه " ⁽¹⁾، والعطف يقتضي المغايرة .

ثانياً : ان اختلاف موقف النحويين من ظاهرة الحمل على النقيض يرجع إلى ان الحمل على النقيض من قواعد التوجيه في بعض الأمثلة ، وليس هو المعول الأساسي في إثبات الحكم او نفيه .

ثالثاً : ان النحويين عللوا ظاهرة الحمل على النقيض بان ال-شيء إذا تكرر تبادر إلى الذهن نقيضه .

يقول ابن إياز : " وربما جعلوا النقيض مشاكلاً للنقيض ؛ لأن كل واحد منهما ينافي الآخر ، ولأن الذهن ينتبه لهما معا بذكر أحدهما " ⁽²⁾ .

رابعاً : ان النحويين راعوا المشابهة بين المكونات اللغوية في إجراء الأحكام ، وعدتوا التناقض بين هذه المكونات من صور التشابه ، ولا يخفى ان التشابه بين المتشابهين امر حاصل ، إلا انه بين المتناقضين يثير غرابة ؛ لما يوحي به التناقض بين الأشياء من بُعد وتناء .

خامساً : ان الحمل على النقيض قد ينتج عنه إلحاق ، وسلب ، وإيجاب ، اي سلب بعض احكام الكلم وإعطاؤها لنقيضها ، فهو شبيه بالتضمنين ؛ فالتضمنين هو : إشراب لفظ معنى لفظ فيعطونه حكمه ⁽³⁾ .

سادساً : أن حمل الشيء على نقيضه يشترط فيه تعذر حمله على نِدّه ⁽⁴⁾ .

سابعاً : ان الأحكام تتداخل في قياس الشبه ، وقياس النقيض ؛ فقد قال ابن جني في قياس الشبه : " وهذا عادة للعرب مالوفة ، وسنة مسلوكة : إذا اعطوا شيئاً من شيء حكماً ما قابلوا ذلك بان يعطوا الماخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه ؛ عمارة لبيئهما ، وتتميماً للشبه الجامع لهما " ⁽⁵⁾ .

وهذا ما نراه في قياس النقيض ؛ فقد قال ابن جماعة : " وقد قالوا : صح

(1) ينظر : درة الغواص ص133 .
(2) ينظر : المحصول في شرح الفصول 474/2 .
(3) ينظر : مغني اللبيب 897/2 .
(4) ينظر : شرح التسهيل 257/1 .
(5) ينظر : الخصائص 63/1 .

الموتان مع وجود مقتضى الإعلال ؛ حملًا له على ضده الحيوان " (1)، فقد
أخذ (الموتان) حكمًا من أحكام نقيضه ، كما هو الحال في قياس الشبيه .
ثامناً : ان الحمل على النقيض من باب الحمل على المعني ؛ فقد قال ابن
جماعة : " ... التضاد امر معنوي ، وهو لا يوجب بين الضدين اتحاد بنائهما
لفظًا " (2) .

ثبت المصادر والمراجع

اولاً : القرآن الكريم .

ثانياً : المجلات والرسائل العلمية :

- ظاهرة التقارض النحوي في القرآن الكريم - للدكتورة / سوزان
عبد الواحد عبد الجبار - مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية -
العدد الثالث - المجلد الأول (2009 م) .
- المحصول في شرح الفصول - لابن إياز - تحقيق : محمد صفوت
محمد علي (رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة -
1424هـ .)
- مدني الأريب من حاصل مغني اللبيب - لشمس الدين محمد بن
محمد بن محمد العيزري - دراسة وتحقيق وتعليق : وداد يحيى
بن لال محمد - رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى - مكة المكرمة .

ثالثاً : الكتب المطبوعة :

- أدب الكاتب - لابن قتيبة الكوفي الدينوري - تحقيق : محمد
محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية - مصر - الطبعة
الرابعة (1963 م) .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب - لأبي حيان الأندلسي -
تحقيق وشرح ودراسة : د / رجب عثمان محمد - مراجعة : د /

(1) ينظر : حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي 155/1 .

(2) ينظر : حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي 154/1 .

- رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - القاهرة - لا طبعة - من دون تاريخ .
- الأُزْهِيَّةُ في علم الحروف - لعلي بن محمد النحوي الهروي - تحقيق : عبد المعين الملوحي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - الطبعة الثانية (1413هـ - 1993م) .
 - أساس البلاغة - لجار الله الزمخشري - تحقيق : محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1419هـ - 1998م) .
 - أسرار العربية - لأبي البركات الأنباري - تحقيق : د/ فخر الدين صالح قباوة - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى (1995م) .
 - الأشباه والنظائر في النحو - لجلال الدين السيوطي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - لا طبعة (1407هـ - 1987م) .
 - الجزء الأول : تحقيق : عبد الإله نبهان .
 - الجزء الثالث : تحقيق : إبراهيم محمد عبد الله .
 - أصول الفقه - لمحمد أبو زهرة - دار الفكر العربي - لا طبعة (1377هـ - 1958م) .
 - الأصول في النحو - لابن السراج النحوي البغدادي - تحقيق : د/ عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة (1988م) .
 - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج - تحقيق ودراسة : إبراهيم الإياري - دار الكتب الإسلامية ، دار الكتاب المصري - القاهرة ، دار الكتاب اللبناني - بيروت - لا طبعة - من دون تاريخ .
 - الأعلام - لخير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - الطبعة الخامسة عشرة (2002م) .
 - الاقتراح في علم أصول النحو - لجلال الدين السيوطي - قرأه وعلق عليه : د/ محمود سليمان ياقوت - دار المعرفة الجامعية - لا طبعة (1426هـ - 2006م) .
 - أمالي ابن الشجري - لابن الشجري - تحقيق : د/ محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى (1413هـ - 1992م) .
 - إنباه الرواة على أنباه النحاة - لعلي بن يوسف القفطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - الطبعة الأولى (1406هـ - 1986م) .
 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - لأبي البركات الأنباري - تحقيق ودراسة : د/ جودة مبروك محمد مبروك - راجعه : د/ رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي بـ القاهرة - الطبعة الأولى - من دون تاريخ .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - لابن هشام الأنصاري - دار الجيل - بيروت - الطبعة الخامسة (1979 م).
- إيجاز التعريف في علم التصريف - لابن مالك - تحقيق : محمد المهدي عبد الحي عمار سالم - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى (1422هـ - 2002م).
- الإيضاح في علوم البلاغة - للخطيب القزويني - تحقيق : الشيخ بهيج غزاوي - دار إحياء العلوم - بيروت - لا طبعة (1419 هـ - 1998 م).
- البحر المحيط - لأبي حيان الأندلسي - تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض - دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت - الطبعة الأولى (1422هـ - 2001م).
- البديع في علم العربية - لمجد الدين ابن الأثير - تحقيق ودراسة : د/ فتحي أحمد علي الدين - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى (1420هـ).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - لجلال الدين السيوطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا - لبنان - لا طبعة - من دون تاريخ.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث - لأبي البركات الأنباري - تحقيق : د/ رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - الطبعة الثانية (1417هـ - 1996م).
- تاج العروس من جواهر القاموس - لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، الملقب بمرتضى الزبيدي .
- الجزء الأول - تحقيق : عبد الستار أحمد فراج - راجعته : لجنة فنية من وزارة الإرشاد والأنباء - مطبعة حكومة الكويت - لا طبعة (1415هـ - 1994م).
- الجزء الثالث - تحقيق : عبد الكريم الغرباوي - راجعه : د/ إبراهيم السامرائي ، وعبد الستار أحمد فراج - مطبعة حكومة الكويت - الطبعة الثانية (1407هـ - 1987م).
- الجزء الثامن عشر - تحقيق : عبد الكريم الغرباوي - راجعه : عبد الستار أحمد فراج - مطبعة الكويت - لا طبعة (1399هـ - 1979م).
- الجزء العشرون - تحقيق : عبد الكريم الغرباوي - راجعه : عبد العليم الطحاوي ، وعبد الستار أحمد فراج - مطبعة الكويت - لا طبعة (1403هـ - 1983م).
- الجزء التاسع والثلاثون - تحقيق : عبد المجيد قطامش - راجعه : د/ عبد العزيز علي سفر ، د/ خالد عبد الكريم جمعة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - الطبعة

- الأولى (1422هـ - 2001م) .
- التبصرة والتذكرة - لعبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري - تحقيق: د/ فتحي احمد مصطفى - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى (1982م) .
 - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين - لأبي البقاء العكبري - تحقيق: د/ عبد الرحمن العثيمين - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى (1406هـ - 1986م) .
 - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد - لابن هشام الأنصاري - تحقيق: عباس مصطفى الصالحي - دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى (1406هـ - 1986م) .
 - تذكرة النحاة - لأبي حيان - تحقيق: د/ عفيف عبد الرحمن - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (1406هـ - 1986م) .
 - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل - لأبي حيان الأندلسي - تحقيق: د/ حسن هندأوي .
 - الجزء الثالث - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى (1420هـ - 2000م)
 - الجزء الخامس - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى (1422هـ - 2002م)
 - الجزء السادس - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى (1426هـ - 2005م)
 - الجزء الثامن - دار كنور إشبيلية للنشر والتوزيع - الرياض - الطبعة الأولى (1430هـ - 2009م) .
 - التصريح بمضمون التوضيح - للشيخ خالد الأزهرى - تحقيق: محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1421هـ - 2000م) .
 - التعريفات - لعلي بن محمد بن علي الجرجاني - تحقيق: إبراهيم الإبياري - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى (1405هـ - 2004م) .
 - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - للدماميني - تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى - الطبعة الأولى (1403هـ - 1983م)
 - التعليقة على كتاب سيبويه - لأبي علي الفارسي - تحقيق وتعليق: د/ عوض بن حمد القوزي - جامعة الملك سعود - الرياض - الطبعة الأولى (1412هـ - 1992م) .
 - التعليقة على المقرب - لابن النحاس - تحقيق: د/ جميل عبد الله عويضة - وزارة الثقافة - عمان - الأردن - الطبعة الأولى (1424هـ - 2004م) .

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد - لناظر الجيش - دراسة وتحقيق: إ.د/ علي محمد فاخر ، إ.د/ جابر محمد البراجة ، إ.د/ إبراهيم جمعة العجمي ، إ.د/ جابر السيد مبارك ، إ.د/ علي السنوسي محمد ، إ.د/ محمد راغب نزال - دار السلام - القاهرة - الطبعة الأولى (1428هـ - 2007م) .
- تهذيب اللغة - لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى - تحقيق : محمد عوض مرعب - دار إحياء التراث العربى - بيروت - الطبعة الأولى (2001م) .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - للمرادى - شرح وتحقيق : إ.د / عبد الرحمن علي سليمان - دار الفكر العربى - الطبعة الأولى (1422هـ - 2001م) .
- التوطئة - لأبي علي الشلوبين - دراسة وتحقيق : د/ يوسف أحمد المطوع - لا طبعة - من دون تاريخ .
- الجنى الداني في حروف المعاني - للمرادى - تحقيق : د/ فخر الدين قباوة ، ا / محمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1413هـ - 1992م) .
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية - ضبطها واعتنى بها : محمد عبد السلام شاهين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1435هـ - 2014م) .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني - تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد - المكتبة التوفيقية - لا طبعة - من دون تاريخ .
- حاشية على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب - لابن جماعة - ضبطها واعتنى بها : محمد عبد السلام شاهين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1435هـ - 2014م) .
- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة - لأبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري - تحقيق : د/مازن المبارك - دار الفكر المعاصر - بيروت - الطبعة الأولى (1411هـ) .
- حروف المعاني - لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي - تحقيق : د/ علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (1984م) .
- الحماسة - لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري - تحقيق : د/محمد إبراهيم حور ، أحمد محمد عبيد - هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث - المجمع الثقافى - الطبعة الأولى (2007م) .
- الحمل في لغة العرب - للدكتور : دردير محمد أبو السعود - المطبعة الفنية -كلوت بك - القاهرة - الطبعة الأولى (1985م) .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - لعبد القادر بن عمر البغدادي - تحقيق : محمد نبيل طريفى ، وإميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - لا طبعة (1998 م) .
- الخصائص - لأبي الفتح عثمان بن جني - تحقيق : محمد علي النجار - عالم الكتب - بيروت - لا طبعة - من دون تاريخ .
- درة الغواص في أوهام الخواص - للقاسم بن علي الحريري - تحقيق : عرفات مطرجي - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لا طبعة (1418 هـ - 1998 م) .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع - لأحمد بن الأمين الشنقيطي - وضع حواشيه : محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1419 هـ - 1999 م) .
- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) - شرح وتعليق : د/ محمد حسين - مكتبة الآداب بالجماميز - لا طبعة - من دون تاريخ .
- ديوان العباس بن مرداس السلمى - تحقيق : د/ يحيى الجبورى - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (1412 هـ - 1991 م) .
- ديوان عدي بن زيد العبادي - حققه وجمعه : محمد جبار المعبيد - دار الجمهورية - بغداد - لا طبعة (1385 هـ - 1965 م) .
- ديوان كثير عزة - جمع وشرح : د/ إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت - لبنان - لا طبعة (1391 هـ - 1971 م) .
- رصف المبانى في شرح حروف المعانى - لأحمد بن عبد النور المالقي - تحقيق : احمد محمد الخراط - مجمع اللغة العربية - دمشق - لا طبعة - من دون تاريخ .
- الروض الأُزُّف في شرح السيرة النبوية لابن هشام - للإمام : عبد الرحمن السهيلي - تحقيق وتعليق وشرح : عبد الرحمن الوكيل - دار الكتب الحديثة - مصر - الطبعة الأولى (1967 م) .
- سر صناعة الإعراب - لأبي الفتح عثمان بن جني - تحقيق : د/ حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى (1985 م) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - لابن عقيل - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - دار التراث - القاهرة - الطبعة العشرون (1400 هـ - 1980 م) .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك - لابن الناظم - تحقيق : محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1420 هـ - 2000 م) .
- شرح التسهيل - لابن مالك - تحقيق : د/ عبد الرحمن السيد ، د/

- محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - الطبعة الأولى (1410هـ - 1990م) .
- شرح جمل الزجاجي - لابن عصفور الإشبيلي - قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : فواز الشعار - إشراف: د/ إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1419هـ - 1998م) .
- شرح الشافية ابن الحاجب - للجاربردي - ضبطها واعتنى بها : محمد عبد السلام شاهين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1435هـ - 2014م) .
- شرح شافية ابن الحاجب - للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي - تحقيق : / محمد نور الحسن ، / محمد الزفزاف ، / محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - لا طبعة (1402 هـ - 1982 م) .
- شرح شواهد المغني - لجلال الدين السيوطي - المطبعة البهية بمصر - لا طبعة - من دون تاريخ .
- شرح قطر الندى - لابن هشام الأنصاري - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - مصر - الطبعة الحادية عشرة (1383هـ) .
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام - لمحمد بن مصطفى القوجوي ، شيخ زاده - دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة - دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان ، ودار الفكر - دمشق - سوريا - الطبعة الأولى (1416 هـ - 1995م) .
- شرح الكافية الشافية - لابن مالك - تحقيق : د/ عبد المنعم أحمد هريدي - دار المامون للتراث - الطبعة الأولى (1402هـ - 1982م) .
- شرح كافية ابن الحاجب - للرضي - تصحيح وتعليق : د/ يوسف حسن عمر - منشورات جامعة قازيونس - بنغازي - الطبعة الثانية (1996م) .
- شرح كتاب سيبويه - لأبي سعيد السيرافي - تحقيق : أحمد حسن مهدي ، علي سيد علي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (2008م) .
- شرح المفصل - لموفق الدين ابن يعيش - قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د/ إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1422هـ - 2001م) .
- شعر زياد الأعجم - جمع وتحقيق ودراسة : د/ يوسف حسين بكار - دار المسيرة - الطبعة الأولى (1403هـ - 1983م) .
- شعر القحيف العقيلي - صنعة : د/ حاتم صالح الضامن - المجمع

- العلمي العراقي - بغداد - لا طبعة (1406هـ - 1986م) .
- شواذ القراءات - لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرمانى - تحقيق : د/شمران العجلي - مؤسسة البلاغ - بيروت - لبنان - لا طبعة - من دون تاريخ .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح - لابن م الك الأندلسى - تحقيق وتعليق : د/ طه محسن - مكتبة ابن تيمية - الطبعة الثانية (1413هـ) .
- علل النحو - لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق - تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش - مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - الطبعة الأولى (1420هـ - 1999م) .
- العين - لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي - تحقيق : د / مهدي المخزومي ، د/ إبراهيم السامرائي - دار ومكتبة الهلال - لا طبعة - من دون تاريخ .
- الفروق اللغوية - لأبي هلال العسكري - تحقيق : محمد إبراهيم سليم - دار العلم والثقافة - القاهرة - لا طبعة (1418هـ - 1997م) .
- الفوائد الضيائية - لنور الدين عبد الرحمن الجامي - تحقيق : د/ اسامة طه الرفاعي - دار الأفاق العربية - الطبعة الأولى (1423هـ - 2003م) .
- كتاب سيبويه - لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه - تحقيق : عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت - لا طبعة - من دون تاريخ .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي - تحقيق : عبد الرزاق المهدي - دار إحياء التراث العربى - بيروت - لا طبعة - من دون تاريخ .
- الكليات - لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي - تحقيق : عدنان درويش ، ومحمد المصطفى - مؤسسة الرسالة - بيروت (1419هـ - 1998م) .
- اللباب في علل البناء والإعراب - للعكبري - تحقيق : غازي مختار طليمات - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى (1995م) .
- لسان العرب - لابن منظور - تحقيق : عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي - دار المعارف - القاهرة - لا طبعة - من دون تاريخ .
- الملححة في شرح الملححة - لمحمد بن الحسن الصايغ - تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - الطبعة الأولى (1424هـ - 2004م) .

- اللمع في العربية - لابن جني - تحقيق : فائز فارس - دار الكتب الثقافية - الكويت - لا طبعة (1972 م) .
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - لأبي الفتح عثمان بن جني - تحقيق : علي النجدي ناصف ، د/ عبد الحليم النجار ، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة - لا طبعة (1415 هـ - 1994 م) .
- المحكم والمحيط الأعظم - لابن سيده - تحقيق : عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية - بيروت - لا طبعة (2000 م) .
- المخصص - لابن سيده - تحقيق : خليل إبراهيم جفال - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى (1417 هـ - 1996 م) .
- المرتجل في شرح الجمل - لابن الخشاب - تحقيق ودراسة : علي حيدر - دمشق - لا طبعة (1392 هـ - 1972 م) .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها - لجلال الدين السيوطي - تحقيق : فؤاد علي منصور - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (1998 م) .
- المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل - تحقيق وتعليق : د/ محمد كامل بركات - جامعة أم القرى - الطبعة الثانية (1422 هـ - 2001 م) .
- مسائل خلافية في النحو - للعكبري - تحقيق : محمد خير الحلواني - دار الشرق العربي - بيروت - الطبعة الأولى (1412 هـ - 1992 م) .
- معاني القرآن - لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط - تحقيق : د/ هدي محمود قراعة - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى (1411 هـ - 1990 م) .
- معاني القرآن - لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة (1403 هـ - 1983 م) .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية - للدكتور : محمد سمير نجيب البدي - مؤسسة الرسالة - بيروت - لا طبعة (1405 هـ - 1985 م) .
- معجم المؤلفين - لعمر رضا كحالة - مكتبة المثنى - بيروت - ودار إحياء التراث العربي - بيروت - لا طبعة - من دون تاريخ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب - لابن هشام الأنصاري - تحقيق : د/ مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله - دار الفكر - بيروت - الطبعة السادسة (1985 م) .
- مفتاح العلوم - للسكاكي - ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه :

- نعيم زرزور - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (1403هـ - 1983م).
- المفصل في صنعة الإعراب - لجار الله الزمخشرى - تحقيق: د. علي بو ملحم - مكتبة الهلال - بيروت - الطبعة الأولى (1993م).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية - للشاطبي - تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى (1428هـ - 2007م).
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى) - لبدر الدين العيني - تحقيق: د. علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة - الطبعة الأولى (1431هـ - 2010م).
- المقتضب - لأبي العباس محمد يزيد المبرد - تحقيق: د/ محمد عبد الخالق عزيمة - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة - لا طبعة (1415هـ - 1994م).
- المقدمة الجزولية في النحو - لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي - تحقيق وشرح: د/ شعبان عبد الوهاب محمد - راجعه: د/ حامد أحمد نيل، د/ فتحي محمد أحمد جمعة - طبعة أم القرى - لا طبعة - من دون تاريخ.
- الممتع الكبير في التصريف - لابن عصفور الإشبيلي - تحقيق: د/ فخر الدين قباوة - مكتبة لبنان ناشرون - الطبعة الأولى (1996م).
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني - تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين - مكتبة الحلبي - الطبعة الأولى (1373هـ - 1954م).
- المنصوب على نزع الخافض في القرآن - لإبراهيم بن سليمان البعيمي - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - لا طبعة (1422هـ - 2002م).
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب - للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري - تحقيق: د/ عبد الكريم مجاهد - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (1415هـ - 1996م).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء - لأبي البركات الأنباري - تحقيق: د/ إبراهيم السامرائي - مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن - الطبعة الثالثة (1405هـ - 1985م).
- النكت في تفسير كتاب سيبويه - للأعلم الشنتمري - دراسة وتحقيق: د/ رشيد بلحبيب - المملكة المغربية - لا طبعة (1420هـ).

- (1999 م) .
النوادر في اللغة - لأبي زيد الأنصاري - تحقيق ودراسة : د / محمد عبد القادر ص - دار ال-شروق - الطبعة الأولى (1401 هـ - 1981 م) .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - لجلال الدين السيوطي - تحقيق : عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية - مصر - لا طبعة - من دون تاريخ .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضــــــــــــــــوع
1 - د	المقدمة
3 - 1	التمهيد: تعريف الضد والتقيض ، والفرق بينهما
13 - 4	الفصل الأول: التحويون والحمل على التقيض
5	أولاً: تعريف الحمل لغة واصطلاحاً
7	ثانياً: التحويون والحمل على التقيض
56 - 14	الفصل الثاني: الحمل على التقيض في المسائل النحوية
16	أولاً: إعمال (لا) النافية للجنس حملاً على (إن)
17	ثانياً: حذف خبر (إن) مع النكرة حملاً على خبر (لا) النافية للجنس
21	ثالثاً: تعليق (نسي) حملاً على (علم) :
25	رابعاً: حمل (بعض) على (كل) في عدم التثنية والجمع
26	خامساً: حمل (السَلَم) على (الحرب) في التانيث
27	سادساً: حمل التعريف على التنكير
30	سابعاً: حمل (لَمّا) على (لو)

32	ثامناً : حمل الجزء على كله في الإعراب ، وحمل الكل على جزئه في إلحاق علامة التانيث
32	- حمل الجزء على كله في الإعراب
33	- حمل الكل على جزئه في إلحاق علامة التانيث
35	تاسعاً : حمل (لن) على (لم) ، وعكسه
38	عاشراً : بناء (كم) الخبرية حملاً على (رَبّ)
41	حادي عشر: بناء (عَوْضُ) على الضم حملاً على نقيضها (قَط)
الصفحة	الموضــــــــــــــــوع
43	ثاني عشر: حمل الإيجاب على النفي ، وعكسه
44	ثالث عشر: حمل (لا) الناهية على لام الامر
46	رابع عشر: الاستدلال على اسمية (إذا) بالحمل على نقيضتها (إذ)
47	خامس عشر: تعديّة الفعل اللازم
47	- تعدي (رضي) بـ (على) حملاً على (سخط)
49	- تعدي التكريه بـ (إلى) حملاً على التحبب
49	- تعدي (فَضَّلَ) بـ (عن) حملاً على (تقصّر)
51	- تعدي (احسن) بالباء ابو بـ (إلى) حملاً على (اساء)
53	سادس عشر: حمل حركة البناء على حركة الإعراب ، وعكسه
67- 57	الفصل الثالث: الحمل على النقيض في المسائل الصرفية
58	أولاً : الحمل على النقيض في الوزن
60	ثانياً : الحمل على النقيض في صياغة المصدر
62	ثالثاً : الحمل على النقيض في النسب

63	رابعاً: الحمل على النقيض في عدم التصغير
63	خامساً: حمل التصغير على التكسير، وعكسه
63	- حمل التصغير على التكسير
66	- حمل التكسير على التصغير
70 - 68	الخاتمة
80 - 71	ثبت المصادر والمراجع
82 - 81	فهرس الموضوعات